نظرة جديدة على تكوين النظام المصرفى المصرى

الدكتور فؤاد مرسى

ليس من السهل الاتفاق على تاريخ يحدد قيام الجهاز المصرفى المصرى . لكنى أعتقد أنه ابتداء من يناير ١٩٥٧ قد توافرت الظروف لأول مرة فى مصر لقيام هذا الجهاز المصرفى . ففى هذا التاريخ صدرت قوانين تمصير البنوك الاجنبية بمعنى أن تكون مملوكة بالكامل للمصريين ، كما بدأ التمصير فورا بالنسبة للبنوك المملوكة لابناء بريطانيا وفرنسا اللتين قادتا مغامرة العدوان الثلاثى . ولم يلبث أن أعقبه القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعروف بقانون البنوك والائتمان ، وفيه تأكدت للمرة الثانية بعد القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ صفة البنك الاهلى كبنك مركزى للدولة مسئول عن السياسة الائتمانية والمصرفية « وفقا للخطط العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى » وهنالك استحوذ الاقتصاد الوطنى على بنوك متعددة ، اصطنع منها جهازا وضع فى خدمة أغراض التنمية الاقتصادية الملحة . وهنالك اكتملت مرحلة طويلة من الصراع استغرقت قرنا كاملا ، منذ أول محاولة لتأسيس أول بنك برأسمال مصرى .

ويسلم الجميع بتأخر ظهور النظام المصرفى عندنا . لكنهم يرجعون الظاهرة عادة « الى عدم انتشار عادة التعامل مع البنوك ، نظرا للتأخر الفكرى والاقتصادى للأفراد ونظرا لتحريم الشريعة الاسلامية للربا » . وهم بذلك انما يعزون تأخر ظهور النظام المصرفى لندرة التعامل مع النظام المصرفى — أى لتأخر ظهور النظام المصرفى ! ومن ثم فلا يزال السؤال قائما لمعرفة لماذا لم تنتشر عادة التعامل مع البنوك . ولا يجدى هنا نفعا التذرع حتى بالتأخر الفكرى أو الاقتصادى للافراد ولا بتحريم الاسلام للربا . بل من الضرورى عندئذ تحديد المقصود « بتأخر الافراد » . فلقد بدأ تكوين البنوك الحديثة فى أوربا منذ نهاية القرون الوسطى ، وأبناؤها عندئذ متخلفون قطعا عن عصرنا . ولقد بدئوا تكوين البنوك والمسيحية تحرم الربا والكنيسة تجرمه . فكيف قامت البنوك هناك وغدت نظما مصرفية حقة ، بينما لم ينشأ أول بنك برأس مال مصرى سوى فى عام ١٩٢٠ — ولم يعد لدينا جهاز مصرفى حقا الا ابتداء من عام ١٩٥٧ ؟

صحيح انه كانت فى مصر بنوك كثيرة تعمل منذ أواخر القرن الماضى ، ولكنها كانت بنوكا أجنبية . وهنا تكمن المشكلة كل المشكلة . لقد كانت بنوكا استعمارية ، انبثقت من احتياجات الاقتصاد الاستعمارى ، ومن ثم كانت تتكامل معه . لم تنبثق من حاجة الاقتصاد المصرى فى القرن الماضى من أجل تنميته بكيفية مستقلة ، ولو فى اطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى . فماذا يعنى مثلا وجود بنك باركليز المنبثة فروعه فى بداية القرن الحالى فى الصين أو فى الهند أو فى مصر — ماذا يعنى بالنسبة لهذه البلدان ؟ مجرد قناة طولها العالم كله وعرضها ثروات الشعوب وعملها المسخر ، قناة لتأمين ومضاعفة نهب

هذه الثروات وسلب هذا العمـــل ونقله الى بريطانيا وبالدقة الى حفنة من الاحتكاريين أرباب المال والصناعة وعباقرة فن التلاعب المالى ، قادة نظـــام الاستغلال الاستعمارى .

هكذا اختلفت ظاهرة البنوك فى المستعمرات عن ظاهرة البنوك فى البلدان الرأسمالية التى غدت استعمارية . اختلفت ليس فقط من حيث النشأة وانما أيضا من حيث المهام ومن حيث التطـــور الذى اتخـــذته كل منهما . وكان الاختلاف بينهما بينا حقا ، حتى لقد غدا من الضرورى أن ترسم صورة واضحة المعالم للبنوك فى المستعمرات مثلما وضعت تلك الصورة للبنوك فى البلدان الاستعمارية . ونود فى الدراسة الحالية أن نسهم فى ابراز معالم الصـــورة المطلوبة ، فى محاولة للصياغة النظرية لنموذج البنوك فى المستعمرات . ولعل أفضل سبيل الى ذلك أن نبدأ بعرض نموذج البنوك فى البلدان الرأسمالية (١) .

الفصـــــل الاول
نموذج البلدان الرأسمالية

النشـــأة :

كيف نشأت البنوك فى البلدان الرأسمالية التى غدت استعمارية ـــ فى ايطاليا وهولندا وفرنسا وانجلترا وألمانيا مثلا ؟

ترتبط نشأة البنوك تاريخيا بنشأة الرأسمالية (٢) . فقد كان تراكم رأس المال هو الشرط الضرورى لولادة الرأسمالية . ولقد اشتد الاتجاه للتراكم منـــذ القرن السادس عشر ، لكنه لم يكن كافيا لانجاز تكوين المجتمع الرأسمالى . فى ذلك الوقت كانت التجارة الخارجية والاعمال المصرفية هى التى نمت أولا . لقد كان تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الامريكية على البلدان الاوربية عاملا جوهريا فى تطويرها رأسماليا . كانت هذه البلدان فى نهـــاية الاقطاع تشهد نموا هائلا فى ثروتها النقدية من المعادن النفيسة سواء اتخذت صورة رأس مال تجارى أو صورة رأس مال ربوى(٣) . وانما كان رأس المـــال التجارى هو الذى يلعب الدور الاول ، تبعا لنشاط التجارة الخارجية واتساع الملاحة البحرية وتحقيق الارباح الطائلة منهما .

---

(١) ظهرت لنا فى عام ١٩٦٦ دراستان بمجلة « الطليعة » القاهرية قدمتا هـــذه المحاولة فى صورة أولى .

(٢) أنظر محمود صدقى مراد وفؤاد مرسى فى « ميزانية النقد الاجنبى » مطبوعات دار المعـــارف فى ١٩٦٧ .

(٣) الرأسمالية الربوية هى أقدم صورة لرأس المال عرفتهـــا البشرية حيث يملك الشخص مبلغا نقديا يقرضه لاخر على أن يرده مضافا اليه مبلغ آخر هو الربا . هنا تلد النقـــود كما قال أرسطو . هذه الرأسمالية الربوية قد صاحبت البشرية منذ عرفت المبادلة والنقود .

كان رأس المال التجارى يسيطر على الصناعة الحرفيـــة ويجـــرى فيها تغييرات ثورية بعيدة المدى :

(أ) بشراء التاجر لمنتجات المنتج السلعى الصغير متمتعا ازاءه بشـــبه احتكار للشراء .

(ب) ثم بتداخل رأس المال التجارى مع الربا واقراض هذا المنتج السلعى الصغير الذى يسقط فى وضع من التبعية للتاجر .

(ج) أو ببيع المنتج السلعى الصغير لمنتجاته فى مقابل سلع من التاجر .

(د) أو بدفع التاجر ثمن منتجات المنتج السلعى الصغير بالمواد الأولية اللازمة لانتاجهـــا .

ومن ثم لم تكن بقيت سوى خطوة واحدة للانتقال من اقتصاد الاقطاع الى اقتصاد الرأسمالية ، وتلك هى أن يتولى التاجر الرأســـمالى تقديم المواد الاولية للمنتج لكى يتولى تصنيعها بمقابل معين . وعندئذ يصبح المنتج أشبه بالعامل اذ يعمل بأجر معلوم . كانت أوربا عندئذ على عتبة الرأسمالية . كانت فى عصر الرأسمالية التجارية ، وهى المرحلة البدائية للرأسمالية (١) . وفيها كانت التجارة الخارجية ذات الارباح المذهلة هى المصدر الرئيسى للنمو الرأسمالى . وانما كانت هذه التجارة بحاجة الى فيض لا ينقطع من الاموال . ومن هنا ارتباطها الوثيق برأس المال الربوى .

فى نهاية الاقطاع كانت الرأسمالية الربوية تبدو تابعا للرأسمالية التجارية، فى خدمة التجارة الخارجية . ولا شك أن التجارة فى النقود قديمة نشـــأت فى البداية من التجارة فى المنتجات ، ثم غدت فيما بعد مستقلة عنها . ولقد اتخذ هذا التطور مسارا طويلا استغرق عصر الرق وأغلب عصر الاقطاع . فمن المعروف أن النقود المعدنية قد ظهرت منذ عصر الرق واتخذت أولا من معدنى الحديد والنحاس ثم من معدنى الذهب والفضـــة . ولقد أدى تطور النقود الى تطور التجارة . ومع تطور التجارة ظهر التجار وجرى تقســـيم اجتماعى جديد للعمل . لقد أخذ بعض الانتاج يكتسب طابعا سلعيا ، بمعنى أن هذا الانتاج لم يكن يجرى لسد الحاجة الخاصـــة مباشرة وانما يجـــرى للتبادل . وأدى تطور هذه العلاقات السلعية النقدية الى تفاقم عدم المساواة والتفاوت فى التملك . وأخذ الدائنون يتحولون الى مرابين يقومون بتكديس النقود من أجل اقراضها بفائدة . باختصار أدى نمو التجارة والتداول النقدى

(١) الرأسمالية التجارية هى أول مرحلة مرت بها الرأسمالية فى احشاء المجتمع الاقطاعى المحتضر ، ابتداء من القرن السادس عشر تقريبا . هنالك أصبحت الاهمية الاولى للتجـــارة الخارجية بأرباحها المذهلة ومن ثم نما رأس المال التجارى وازدهر . واتجه التجار ليس فقط للتجارة الخارجية وانما كذلك للسيطرة على الانتاج ذاته وبخاصة الصناعة الحرفية التى بدأت تخوض تطورا عميقا أدى لتحول الصناعة الى انتاج رأسمالى . ان الرأسمالية تبدأ منذ اللحظة التى ينفصل فيها المنتج المباشر عن أدوات عمله ويخضع لمالك النقود الرأسمالى .

الى تطور رأس المال الربوى . ونشـــأت فى روما مثلا شركات الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات الائتمانية ويلتزمون بجباية الضرائب . كمـــا انتشرت مكاتب الصرافة وكان أصحابها يقومون مع صرف العملات بحفظ النقـــود وتحويلها وتقديم القروض بفائدة .

وفيما بعد فان تطور التجارة مع انفصال الحرف عن الزراعة قد أدى الى تطور المدن فى العصور الوسطى . ولقد ساهمت الصلات التجارية لايطاليا وجنوب فرنســـا مع بيزنطه والمشرق العـــربى فى تطـــور المدن الايطاليـــة والفرنسية : البندقيـــة وجنوا وبيزا ونابولى ومارسليا وارل ومونبلييه . وفى هذه الظروف أخذت تبدو أهمية السوق . انقسم المجال الواحد للانتاج الى مجالين زراعى وصناعى وأصبحت المنتجات سلعا . لقد زادت التجارة من أهمية النقود ورأس المال النقدى وعلى الأخص رأس المال التجارى . وأخذت النقود تقوم بجميع وظائفها المعروفة لنا اليوم . أصبحت النقـــود وسيلة للحصول على مبلغ اضافى من النقود عن طريق اعادة بيع السلع . وكانت هذه النقود ما تزال تبدو شيئا مجلوبا من الخارج ، فقد تغلبت التجارة الخارجية وتفوقت على التجارة الداخلية . لكنها صارت تساعد على تراكم رأس المال . هكذا أدى اضطراد التقسيم الاجتماعى للعمل الى نمو العلاقات السلعية النقدية .

ان هذا التطور الواسع قد زاد من الحاجة الى القروض . واستتبع هذا التوسع ظهور فئة كاملة من الاشخاص الذين يكدسون النقود ويقرضـــونها بفائدة . لقد تحولت النقود الى رأس مال نقدى لكنه رأس مال ربوى . ومن ثم تطورت عمليات التسليف .

لقد كان هناك دائما تاجر النقود بالربا للمحتاجين وهو المرابى وتاجر العملة الاجنبية وهو الصراف وتاجر المعادن النفيسة وهو الصائغ . وانما عندما نشطت التجارة الخارجية على يدى رأس المال التجارى ، أصاب هذا النشاط تجارة النقود بالتغيير الثورى . أن تجميع النقود صار تجارة رائجة بايدى تجار النقود وبعضهم تجار منتجات ، صار تجارة غرضـــها الاول تمـــويل التجارة الخارجية . ومن ثم دب التغيير فى الرأسمالية الربوية القديمة التى لم تعد مهمتها الاولى اقراض المحتاجين للاستهلاك . بل تنوعت العمليـــات التى تسعى اليها والتى تمثلت بصفة خاصة فيما يلى مما جعلها رأســـمالية مصرفيـــة (١) :

---

(١) الرأسمالية المصرفية هى الرأسمالية التى تملك البنوك وتتعامل فى تجارة النقود ، سواء كانت نقودها أو نقود غيرها أو نقودا تخلقها هى خلقا . ولقد انتعشت هذه الرأسمالية فى نهاية الاقطاع من خلال تمويل التجارة وتحويل العملات وقبول الودائع واقراض الملوك والامراء . ومع انتصار الرأسمالية الصناعية ازدهر رأس المال المصرفى كمصدر لا غنى عنه لقيام وتوسع الصناعة الالية الكبيرة . وكان القرن الحالى نقطة تحول كبرى من الرأسمالية القديمة الى رأسمالية جديدة ، حيث انتقلت السيطرة من رأس المال عامة الى رأس المال المالى الذى كونته الرأسمالية المصرفية بالاشتراك مع الرأسمالية الصناعية .

١ ــ فى القروض الممنوحة للامراء والملوك والبلديات والدول نتيجة لتدهور الموارد الاقطاعية وتمويل الملكيات المطلقة المتحالفة مع التجار ، وذلك بفوائد باهظة ومضمونة معا . حتى لقد قامت بلدية امستردام بانشاء أول بنك هولندى للودائع فى عام ١٦٠٨ .

٢ ــ فى الصرف الخارجى فيما بين العملات المختلفة للدول ، تلبية لاحتياجات التجارة الخارجية . ومن ثم كان الايطاليون أول بناة للرأسمالية المصرفية حيث كان صراف العملة يتحول الى مصرفى وكان الوسيط بالعمولة يتحول أيضا الى مصرفى .

٣ ــ فى الملاحة البحرية وتوفير وسائل الدفع الضخمة فى التجارة الخارجية المطردة النمو والمذهلة الارباح . ومن ثم نشأت الاسواق الكبرى ذات النشاط الدولى . هناك ظهرت بشائر البورصات واستخدمت الكمبيالة بل وعرفت الشيكات ونظمت المحاسبة وجرى البيع بالعينة والبيع لاجل وتنوعت العمولة وبدأ تنظيم عقد العمل وعقد النقل وعقد القرض وعقد التأمين . بل وظهرت شركات المساهمة الاولى فى محاولات لتنظيم التأمين البحرى على البضائع أو لتجميع رأس مال تجارى وفير . ومن هنا التقدم الذى أحرزته الرأسمالية المصرفية وبخاصة على أيدى الصيارفة الايطاليين الذين انحدروا ــ تجنبا لتحريم المسيحية للربا ــ من أصلاب اليهود والارمن القادمين من المشرق العربى الى ايطاليا وبخاصة فى اقليم لومبارديا . وهناك أنجبوا أجيالا من الصرافين والصيارفة والمصرفيين الذين عرفوا لصرامتهم باسم « الكلاب اللومبارديين » وشهر بهم شيكسبير فى « تاجر البندقية » .

لقد ظهرت البنوك فى البداية فى مدن ايطاليا الشمالية حيث بلغ تطور العلاقات السلعية النقدية فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر تطورا بعيدا . وكانت هولندا ندا لايطاليا ونالت بنوكها اعجاب وليام بتى ثم دادلى نورث اللذين أعربا عن الامل فى رؤية مثلها فى انجلترا . كان ازدهار هولندا الاسطورى فى القرن السابع عشر يرجع فى الواقع لا لندرة أزهارها ولا لروعة أصوافها وانما لازدهار اشتغالها بالوكالة بالعمولة فى التجارة الدولية أى بالسمسرة التجارية . ومن ثم تفتحت قريحة أبنائها عن كل التنظيمات التى تنمى تجارة العمولة مع الخارج وأبدعت كل الادوات اللازمة لقيام البورصة . وهنا اتخذت رأسماليتها الربوية سمات الرأسمالية المصرفية منذ وقت مبكر . فالواقع أنه قد تكونت عندئذ فى هولندا سوق رأسمالية داخلية ، واتخذت انفرس فى الجنوب وامستردام فى الشمال مركزين رئيسيين لها . وابتداء من منتصف القرن السادس عشر صارت انفرس أكبر مركز للتجارة والبنوك .

كانت البنوك تظهر فى الاسواق والموانى حيث تتجمع التجارة الداخلية والخارجية . لقد تكونت على أيدى التجار وفى خدمة التجارة وبخاصة التجارة الخارجية . ولذلك كانت بنوكا تجارية أداة الائتمان الأولى لديها هى الكمبيالة تلك الورقة التى استخدمها التجار أنفسهم والتى تسمى حتى اليوم « خطابا بالصرف » .

المهـــام :

ما هى دلالة هذا العرض التاريخى لنشأة الرأسمالية المصرفية ، أعنى لقيام مؤسسات لتجارة النقود فى عصر الرأسمالية التجارية تسمى البنوك أو المصـــارف ؟

ان دلالته الواضحة هى ارتباط نشأة البنوك بنشأة الرأسمالية وعلى سبيل التحديد بالرأسمالية التجارية التى استمدت منها تاريخيا أهم سماتها . لقد نشأت البنوك كقطاع رأسمالى طليعى يمهد لقيام الرأسمالية عن طريق تنمية التجارة الخارجية والملاحة البحرية على حســـاب اقطـــاع الأرض وشعوب المستعمرات . لقد نشأت تدعيما للتجار المتحالفين مع الامارات والملكيات المطلقة والجمهوريات التجارية من أجل بناء دول موحدة وتنمية القوميات . ومن ثم كانت البنوك الاولى ، التى ظلت قاعدة النظام المصرفى حتى الآن ، بنوكا تجارية لتمويل تداول السلع وتسويق المنتجات ، بنوكا للودائع تعتمد على تجميع المدخرات ومنح القروض القصيرة الأجل ، فالتجارة سريعة الدورة . حتى البنـــوك التى أسستها أو شاركت فى تأسيسها البلديات أو الحكومات ، كانت هى الأخرى بنوك ودائع لتمـــويل التجـــارة لأجـــل قصـــير .

لقد بدأت البنوك فى العصور الوسطى بفكرة الصراف الذى يبادل العملات سواء كانت أجنبية أو محلية . حتىلقد كانت تسمى عندئذ «بنوك الصرف». وفى لندن كانالصاغة أول رجالالبنوك . والبنوك الكبرى فى ايطاليا وشمال أوربا ، أى فى البندقية وجنوة وامستردام وهامبورج وفرانكفرت كانتتؤدى فى بداية القرن السابع عشر وظائف بدائية : كانت مهمتها هى الصرف والصرافة أى تقديم عملات معدنية مضمونة الوزن والمعيار فى مقابل العملات المعدنية العديدة المتفاوتة التى تقدم لها . كان بعض العمـــلاء يتركون نقودهم فى حراسة البنك ويحصلون من البنك على شهادات بودائعهم . ولمـــا تجمعت لدى هذه البنوك مبالغ نقدية طائلة وخاملة اتجهت لاستخدامها ، كما ذكرنا ، للاستعانة بها فى البداية فى سرية تامة حتى لا يشـــعر المودعون ثم أخـــذ المودعون انفسهم يتنازلون عن شهادات ايداعهم . وشيئا فشيئا بدأ البنك بدوره يتصرف فى النقـــود المودعة لـــديه بحرية بحيث يقـــرض منهـــا لمن يريد .

وهكذا كانت البنوك الاولى بنوكا لتحويل العملات ، بنوكا للصرف . ثم صارت بنوك ودائع تحرس ودائع العملاء ثم صارت تقرض النقود ، لا من ودائعها فقط وانما من ودائعالعملاء أيضا . فهى تقترضلتقرض . وفىمؤلفه « مقترحات من أجل عملة آمنة واقتصادية » رأى ريكاردو أن الميزة الفعلية للبنوك انما تبدأ من الوقت الذى تستخدم فيه أموال العملاء ، مثلما تستخدم أموالها .

هكذا تحددت نشأة البنوك تاريخيا ، ومن ثم تحددت مهامها التاريخية فى تنمية الرأسمالية المحلية . فتمويل التجـــارة الخارجية يساعد على تحقيق

تراكم بدائى (١) هائل مصدره النهب الخارجى ، بالاضافة الى تغيير الصناعة الحرفية ثوريا على حساب الاقطاع المتدهور وعلى حساب الفلاحين مما يضاعف من حجم التراكم البدائى الخارجى بتراكم داخلى . وهكذا كانت مهمة البنوك الناشئة هى تنمية الرأسمالية المحلية فى صراع مع الاقطاع من أجل بناء دولة موحدة ، أى سوق واحدة . لقد كانت مهمة البنوك الناشئة هى تشجيع عملية تكوين السوق القومية تحت قيادة الرأسمالية الناشئة : التجارية فالصناعية . كانت مهمة البنوك هى تجميع الأموال من المدخرين ووضعها تحت تصرف الرأسماليين أصحاب المشروعات . وعندما انتصرت البورجوازية الصاعدة وتسلمت مراكز السلطة كانت الثورة الصناعية قد غيرت من حجم المشروعات الرأسمالية . فالصناعة الالية الكبيرة تتطلب الاموال الضخمة . ومن هنا غدت البنوك جهازا هائلا فى خدمة الرأسمالية الصناعية ، يتولى تجميع المدخرات بالجنيهات ليقرضها بالملايين لارباب الصناعة . غدت البنوك وسيطا بين المدخرين والرأسماليين ، تتولى بالنيابة عن الرأسماليين مهمة تحقيق التراكم الرأسمالى (٢) فى أبسط صورة : صورة رأس المال النقدى . وفى كل ذلك تلعب النقود من خلال البنوك دورا حاسما فى تكوين السوق المحلية ومن ثم تساعد على خلق السوق العالمية .

وبذلك أصبحت للبنوك وظيفتان ، وظيفة نقدية ووظيفة تمويلية . أما الوظيفة النقدية فهى تزويد الجماعة بالنقود وتنظيم تداولها فيها ، ابتداء من حفظ النقود لمصلحة العملاء ، الى منح القروض من هذه الودائع ، الى منح ودائع افتراضية . ومن المعروف أن شهادات الايداع التى بدأ بها حفظ النقود لدى البنوك هى التى تحولت فيما بعد الى النقود الورقية ، بحيث صارت هى نفسها نقودا تتداول . وأما الوظيفة التمويلية للبنوك فهى تزويد المشروعات بالاموال اما للسير بالمشروعات فى مرحلتها الانتاجية واما لتنمية هذه المشروعات وأما لانشائها من البداية . أنها مهمة تزويد المشروعات برأس المال بنوعيه العامل والثابت .

التطـــور :

ولقد تطورت البنوك بعد ذلك تطورا جوهريا . فعندما انتصرت الثورة الصناعية وأصبحت التجارة خاضعة للصناعة ، صارت الرأسمالية المصرفية

---

(١) فى نهاية الاقطاع بدأت عمليات متعددة كانت نتيجتها نزع ملكية المنتجين المباشرين ، أى المنتجين الحقيقيين من الصانع الحرفى والفلاح فى أرضه .
وانفصل بذلك المنتج المباشر عن أدوات عمله ، بينما أثرت فئة اجتماعية صاعدة هى فئة تملك النقود . ولقد سميت تلك العمليات التاريخية القهرية باسم التراكم البدائى أو الاصلى . وهكذا أخذت تندثر الملكية الخاصة المكتسبة بعمل المنتج وتحل محلها الملكية الخاصة الرأسمالية وبدا بذلك نوع آخر من التراكم هو التراكم الرأسمالى .

(٢) فى التراكم الرأسمالى يبدأ الرأسمالى بمبلغ نقدى هو رأسماله فيستأجر عمالا عديدين لا يملكون أدوات عملهم وانما يقومون فى مقابل أجر بانتاج سلع يبيعها الرأسمالى فى السوق . وعندئذ يخرج الرأسمالى من عملية الانتاج بمبلغ نقدى أكبر مما دخل به العملية . ويسمى المبلغ بفائض القيمة ، يضيفه الرأسمالى الى رأسماله . وهكذا يتم التراكم الرأسمالى الذى تكون مهمته هى أن يعيد باستمرار وفى كل لحظة انتاج رأس المال بل زيادته ومضاعفته .

فى خدمة الصناعة أيضا . عندئذ تكونت السوق القومية، وتم توحيدها تحت قيادة الرأسمالية المحلية . هنالك تأكد تكامل النظام المصرفى مع الاقتصاد القومى وغدا جزءا لا يتجزأ من السوق المحلية .

فى هذه المرحلة من تطور الرأسمالية ، حيث كانت رأسمالية حرة أساسها المنافسة بين الذرات الانتاجية التى لا حصر لها والتى تقوم بالصناعة الآلية، اشتدت الحاجـــة كما ذكرنا الى رأس المال الكبير . وكان انشاء الســـكك الحديدية وبناء السفن البخارية مدعاة لنشاط أكبر فى سوق المال . لقد خلقت ثورة المواصلات أسواقا لرأس المال فى الداخل والخارج . واستغلها رجال البنوك مثلما استغلوا حاجة الدولة الى القروض لمواجهة نفقات الدولة المتزايدة والعجز الدورى فى الميزانية . ومن ثم تضخم الدين العام وأصبحت سندات الدولة استثمارا ماليا راسخا فى سوق المال . كان العجز المالى موضوعا للمضاربة لا ينفد ومصدرا رئيسيا للاثراء . حتى تندر الكتاب عندئذ قائلين : فى نهاية كل عام عجز جديد ، أما فى نهاية كل أربعة أو خمســـة أعوام فقرض جديد . ومن ثم نشطت البورصات وأصبحت عمليات الاسواق يومية وكانت من قبل دورية . وأتاحت ثورة المواصلات لسوق المال أن تكون سوقا دولية جهازها البنوك .

لقد أتاحت حرية المنافسة أكبر حرية لتراكم رأس المال . ولعبت البنوك بامكانياتها الضخمة الدور التنظيمى فى هذه العملية المعقدة حقا . لقد غدت عندئذ جهازا كاملا وظهرت بداخله الى جانب قاعدته القوية من البنـــوك التجارية مؤسسات متخصصة لتمويل القطاعات المختلفة من الرأسمالية : الصناعية والزراعية والعقارية . لقد تأسس أول بنك للاعمـــال فى بلجيكا سنة ١٨٢٢ باسم « الشركة العامة » . وفى ظل المنافسة الحرة برزت بعض بنوك الودائع واستأثرت بمكانة خاصة بفضل ودائعها وثقة الرأسمالية بها ، ومن ثم راحت تشق لنفسها طريقا مختارا على رأس النظام المصرفى كله ، وتفرض للاوراق التى تمهرها بامضائها تداولا غير محدود فى السوق . هناك ظهرت بنوك الاصدار متميزة عن بنوك الودائع .

هكذا أصبح النظام المصرفى بفضل بنوك الودائع والبنـــوك المتخصصة وبنوك الاصدار جهازا هائلا للائتمان ، يتولى ببراعة تنظيم حركة تداول السلع ورأس المال ، ليس فقط فى السوق المحلية بل عبر العالم كله . وبرزت لندن عندئذ بوصفها مركز التجارة الدولية اعترافا بمكانة نظامهـــا المصرفى العالى الكفاءة ، حتى لقد كانت الكمبيالة المسحوبة على أحد البنوك فى لندن عمله عالمية .

وعبرت ثورة يوليو ١٨٣٠ الفرنسية تعبيرا فذا عن المكانة الجديدة لرجال البنوك عندما صحب لافيت كبير المصرفيين الفرنسيين لويس فيليب الى حيث يتوج ملكا على الفرنســـيين . يومها قال لافيت كلمتـــه المشهورة : من الان

فصاعدا سيكون الحكم بايدى رجال البنوك . وفى الحق تطورت الامور تطورا فريدا . فالبنوك بطبيعتها مؤسسات على درجة كبيرة من التركز ــ سواء من حيث رأسمالها أو من حيث عملياتها ــ والا افلست أو كفت عن أن تكون بنوكا . ولذلك عندما تحولت الرأسمالية فى نهاية القرن الماضى من المنافسة الى الاحتكار ، كانت البنوك بفضل ودائعها وقروضها فى مقدمة المؤسسات الاحتكارية التى قادت هذا التحول . بل تكونت عندئذ اتحادات للبنوك فى الداخل وفى الخارج . وتغيرت مهمتها التاريخية . تحولت من وسيط بين المدخرين الرأسماليين الىقوة مالية غاشمة ذاتجبروت رهيب ، فتحتأيديها رأس المال النقدى لجميع الرأسماليين وصغار الملاك والجزء الاكبر من وسائل الانتاج ومصادر المواد الاولية . أصبحت تملك المصانع وتؤسس المشروعات بل راحت تستولى على كل مصادر الربح فى المجتمع . وفى الوقت ذاته تداخل رأس المال الصناعى مع رأس المال المصرفى ليحظى بهذه السلطة الجبارة على المجتمع . وتكون من هذا كله رأس مال جديد ، ليس هو رأس المال المصرفى العادى صاحب الوساطة المتواضعة وليس هو رأس المال الصناعى صاحب الانتاج الحقيقى . لكنه رأس مال يعمل فى المال وحسب . همه البحث عن أقصى ربح من أى طريق . لا وطن له . وهو فى الواقع تجسيد صارخ لهذه المرحلة العليا من الرأسمالية ، مرحلة الرأسمالية الاحتكارية أى مرحلة الاستعمارية . فهو رأسمال احتكارى طفيلى محتضر أى مشرف على نهاية الرأسمالية كلها وعلى نهايته معها .

ان رأس المال الجديد ــ بفضل شركات المساهمة التى تجمع الأموالمن صغار المدخرين ــ يضع هذه الاموال مجتمعة تحت امرة عدد محدود من كبار الرأسماليين ، لا ينتظرون حتى يدخروا وانما يجدون الاموال جاهزة فى البنوك أو بمعرفة البنوك . ومع ذلك فليس رأس المال الجديد معنيا بتنمية صناعة أو تجارةأو بالكشف عنمجاهل الصناعاتالجديدة ، بقدر ما يعنيه الربحالذى يحققه . ومن ثم يعتمد على تداول السندات والمضاربة فى البورصات ويبرع فى فن التلاعب المالى . يعيش من ريع السندات طفيليا على الانتاج ويرحل سعيا وراء مزيد من الارباح ليحصل على فائض قيمة اضافى باستغلال الشعب العامل فى المستعمرات حيث يتولى توظيف رأس المال . لكنه هناك فى المستعمرات يساعد من حيث لا يريد على جذب المستعمرات الى نطاق الرأسمالية العالمية وتوفير المقومات لنشأة الرأسمالية فيها ــ استنادا قبل كل شىء الى قوة العمل الرخيصة . ومن ثم يقود رأس المال المالى مرحلة احتضار الرأسمالية ، سواء فى عقر دارها أو فى المستعمرات ذاتها .

فى هذه المرحلة يبلغ التركيز والاحتكار حدا يصبحمعه الاقتصاد الرأسمالى وكأنه يقوده مركز واحد تشكله مجموعة الاحتكاريين من عباقرة فن التلاعب المالى . هنا يتجه المجتمع الرأسمالى نحو المزيد من التمركز ، وتختلط الدولة بالاحتكارات لتكوين رأسمالية الدولة الاحتكارية . وعلى رأس هذا البنيان كله ينشأ البنك المركزى ، بنك جديد بمهمة جديدة هى التوجيه المركزى لرأسمالية الدولة الاحتكارية ، وليس مجرد القبض على ناصية الاقتصاد

الرأسمالي كله . وعندئذ تتحـول بنوك الاصـدار ـــ بما تملكه من ذهب وسندات ، وما تحتفظ به من ودائع ، وما تمثله من مصالح ـــ تتحول لتصبح بنوكا مركزية .

فى مرحلة الاستعمارية تضيف البنوك الى مهامها تمويل عمليات غزو المستعمرات سواء كان الغزو عسكريا أو اقتصاديا . وعندئذ قد تبعث الى المستعمرات بفروع منها أو تقيم فيها بنوكا مستقلة . لكنها جميعا فى خدمة الرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية . وعلى أية حال ، فمن هـذه المرحلة الاخيرة من حياة البنوك فى البلدان الاستعمارية تبدأ المرحلة الاولى من حياة البنوك فى المستعمرات . أو هكذا كانت البداية فى أغلب الحالات .

فى القرن الماضى كتبت احدى اللجان البريطانية المكلفة بالتحقيق فى النشاط الاقتصادى البريطانى فى الخارج ، كتبت تقول : « حيثما تشترى الواردات البريطانية وحيثما تباع الصادرات البريطانية ، فانه يوجد هناك اما بنك محلى مرتبط أوثق الارتباط بلندن ، واما بنك بريطـانى يتولى تيسـير التجـارة البريطانية » . ولقـد نشأت البنوك فى المسـتعمرات فى أعقاب المصـالح الاستعمارية فعلا .

وعلينا الان أن ننتقل لدراسة هذا النموذج الاخر من البنوك ، من واقع تجربتنا فى مصر وهى تجربة غنية بالتعاليم .

الفصل الثانى
نموذج بلاد المستعمرات

النشـــأة :

نعنى ببلاد المستعمرات مجموعة البلدان المتخلفة التى كانت أو ما تزال خاضعة للتبعية الاستعمارية . ونتخذ لها مثالا مصر حتى الثورة .

فكيف نشأت البنوك فى مصر ؟

لسنا هنا بصدد التأريخ لهذه البنوك (١) . وانما نريد فحسب أن نحـدد الدلالة التاريخية لنشأتها . وعلى الفور نلاحظ أن مصر لم تعرف البنوك الا منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وعلى أيدى رأس المال الذى تصـدره الدول الرأسمالية التى بلغت مرحلة الاستعمارية . كانت مصر تشهد أكبر عملية تحلل فى نظامها الاقطاعى . كان القطن قد غزا الريف كانتاج سلعى رأسمالى . وأخذت تتوسع زراعته من أجل التصدير الى غزالى أوربا وبخاصة

(١) أنظر بصفة خاصة مؤلفنا « النقود والبنوك فى البلاد العربية » الجزء الاول ، مصر والسودان ، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية ، فى ١٩٥٥ .

منذ الحرب الاهلية الامريكية . وفى الوقت ذاته كان الجهاز الحكومى يتفسخ من وطأة الاعباء المالية التى تورط فيها من أجل التجديد . فتوسع فى الانفاق على المرافق وأسرف . ومن ثم تدفق الاجانب من المقاولين والرأسماليين والافاقين . كما تدفق رأس المال الاجنبى على مصر . والتقى فيها بفئة من الممولين اليهود والروم المتمصرين أمثال قطاوى ومنشه وسوارس وسرسق. كما التقى بفئة نشطة من اليونانيين أمثال راللى وزربينى وسلفاجو وبناكى وزرفوداكى . وبعد محاولات عديدة للبنوك الخاصة ، ظهرت البنوك الكبرى ذات السطوة المالية .

وفى البداية تأسس البنك المصرى فى ١٨٥٦ ، ، والانجلو اجبشان فى عام ١٨٦٤ ، والعثمانى فى ١٨٦٧ ، والكونتوارفى ١٨٦٩ ، والكريدى ليونيه فى ١٨٧٤ . تأسست للوساطة بين الرأسماليين الفرنسيين والانجليز والخديو المدين ، فكانت أشبه بصندوق للدين . فلما أنشىء صندوق رسمى للدين بدأت مرحلة أخطر من حياة البنوك . لم تعد البنوك مجرد وسيط بين رأس المال الاستعمارى والخديو الاقطاعى وانما بدأت تفرض قبضتها على مصر الاقطاعية بأكملها . بدأت تمول عمليات الرأسماليين الأوربيين وسلب الثروة المصرية وتسخير الفلاحين والعمال المصريين بالجملة على نحو ما تم قبل ذلك بسنوات قليلة عند شق قناة السويس .

بدأت محاولات السيطرة على الانتاج كما يتمثل فى القطن وعلى الملكية الزراعية فى حمى نظام قانونى يعترف بالملكية ونظام قضائى لتمييز الاجانب وبعد اتساع رقعة الارض الزراعية بفضل نظام الرى الدائم . فأنشأ الفرنسيون الكريدى فونسييه فى ١٨٨٠ والايطاليون بنكو دى روما فى ١٨٨٠ وكباساتا ديسكونتو فى ١٨٨٧ واليونانيون بنك أثينا فى ١٨٩٥ والانجليز البنك الأهلى فى ١٨٩٨ والبنك الزراعى فى ١٩٠٢ وبنك الأراضى فى ١٩٠٥ وانضم البلجيكيون أخيرا فأسسوا البنك البلجيكى فى ١٩١١ . بنوك من مختلف الجنسيات أقرب الى تشكيل رأس مال دولى . ومع ذلك فهى جميعا ذات اتجاهين واضحين : فهى اما بنوك عقارية أو بنوك تجارية . وظلت الصدارة المطلقة للبنوك العقارية حتى الحرب العالمية الأولى . ففى عام ١٨٨٣ كانت تمثل ٣ر٨ مليونا مقابل ١ر٨ مليونا للبنوك التجارية . وارتفعت النسبة فى ١٩١٤ فكانت ٥ر٥٤ مليونا مقابل ٥ر٤ مليونا من الجنيهات ومن هنا يبدأ دورها فى النهب الاستعمارى .

أما البنوك العقارية فلم تكن مهمتها تمويل عمليات امتلاك المصريين للارض بالشراء واستصلاح الاراضى البور وادخال التحسينات الجوهرية على الارض ووسائل الانتاج الزراعى الحديثة . لم تكن مهمتها ــ كما هى فى كل بلاد العالم ــ تنمية الملكية الرأسمالية للارض وانما على العكس نزع ملكية المصريين للأرض . والمصريون عندئذ هم أساسا كبار الملاك الاقطاعيون المفلسون بسبب طريقة الانتاج الاقطاعية فى الارض وبفضل عملية تفكك الريف التى صار يغذيها رأس المال الاستعمارى الوافد . وعلى سبيل المثال : فان الثلاثى

الذى أسس البنك الأهلى (أرنست كاسل وسلفاجو واخوان سوارس) هو الذى اشترى أراضى الدائرة السنية . كانت البنوك العقارية تقرض كبار الملاك وأحيانا الفلاحين بفوائد بلغت ١٠٪ من أصل القروض وانتهت بنزع ملكية جزء كبير من أراضى المقترضين . فى هذه المرحلة رفضت البنـــوك العقارية تمويل الزراعة ــ وهذا من حقها . غير انه طوال المدة لم يتكون بنك زراعى واحد وعندما تكون ، فى عام ١٩٠٢ ، لم يلبث أن أغلق أبوابه بعـــد قليـــل .

وأما البنوك التجارية فكانت بمثابة مكاتب ايداع لصـــالح رأســـماليتها ، مهمتها تمويل تجارتها الخارجية مع مصر والاستيلاء كلما سنحت الفرصة على مصادر الثروة فيها . فمن جانب كانت تتولى تزويد الرأسماليين فى جاليتها بالقروض لتمويل محصول القطن سنويا ، يعنى للاستيلاء على المحصول بأبخس الاثمان والاحتفاظ بأكبر ربح عند تقديمه لغزالى ونساجى لانكشير . كانت مهمتها تمويل نهب القطن من الحقل الى الاسكندرية ميناء التصدير الى ليفربول ميناء الاستيراد . كل البنوك على اختلاف جنسيتها شركاء فى نهب المحصول سنويا . ولا تكلفهم العملية سوى العمل موسما واحدا كل ســـنة . حول هذا الموسم يتجمع كل النشـــاط وتنشأ أعمـــال طفيلية وعمليات مصطنعة تنتهب جزءا من ثمن القطن الذى يجب أن يدخل جيوب المصريين من اقطاعيين وفلاحين . فى هذا الموسم تتركز العمليات المصرفية فى خمسة شهور من ســـبتمبر الى ينـــاير . ثم ينفض الموسم فتنفض أيديها من مصر ، تعود أموالها الى مراكزها فى الخارج وقد أتخمت بالارباح والأرباح الأضافية . ويتحـــول النهب الاستعمارى الى تراكم استعمارى لرأس المال لا يتاح مثله فى البلد الاستعمارى نفسه . كانت هذه البنـــوك تعمل اذن فى مصر بمثابة بنوك للمضاربة على القطن . ومع ذلك فهى تغرى المصريين أو تحملهم حملا على ايداع أموالهم فيها ، لتســـتغلها فى نهب الفلاحين وانعاش مراكزها الرئيسية فى الخارج .

ومن جانب آخر تولت هذه البنوك انشاء بعض المرافق العامة والصناعات التابعة والمعاونة لانتاج وتسويق القطن . قام بنك الانجلو اجبشان بمساعدة التجار اليونانيين فى انشاء المحالج والمكابس . واشترك مع زربينى فى تأسيس شركة أقطان كفر الزيات . وســـاهم مع الايطاليين فى انشـــاء عدة شركات للنقل . واشترك مع سوارس فى تمويل بعض شركات الزيوت . وسلفاجو الذى اشـــترك فى تأسيس البنك الاهلى قد ساهم أيضا فى تأسيس ميـــاه الاسكندرية وسكة حديد الرمل والغزل والنسيج المصرية . وساهم بناكى فى انشاء حلاجى الاقطان والملح والصودا والتأمين الاهلية . وأقرضت البنوك الفرنسية احدى شركات البترول واشتركت فى شركات كوم امبو والشيخ فضل للسكر . كما سيطرت الشركة العامة البلجيكية عن طريق البنـــك البلجيكى والـــدولى على شركة مصر الجـــديدة وشركة ترام القـــاهرة وشركة رولان للمقاولات . وهكذا امتدت سيطرة البنوك من القطن الى كل ما يضمن قبضتها عليه من انتاجه ومبادلته ونقله والتأمين عليه . وامتدت

بالتالى الى حلج وكبس القطن والنقل البرى والنهرى وسكك حديد الدلتا ، وتصنيع بذرة القطن والسكر والملح والسجاير والملاحة البحرية .

وتولى البنك الاهلى ضمان ثبات العملة التى يتم بها التمويل والبيع والشراء والنقل والشحن والتأمين . لم تكن هذه العملة هى الجنيه المصرى وانما الجنيه الاسترلينى . وكانت تلك هى المهمة التاريخية التى تصدى لها البنك الاهلى .

هكذا نشأت البنوك ونشطت ولكن كنظام للائتمان مكمل للاقتصاد الاستعمارى يستجيب فى المقام الاول لاعمال الاستثمار التى يرتادها رأس المال الاستعمارى فى العالم بحثا عن أقصى ربح . وهنا تعمق معالم الاقتصاد المصرى كاقتصاد اقطاعى تبع يعتمد على محصول واحد هو القطن الذى يربط بين الاستعماريين وكبار الملاك . ويخضع الاقتصاد كله عن طريق تصدير القطن للسوق الرأسمالية العالمية وبذلك تكتمل تبعيته للاقتصاد الاستعمارى . ويكون من الصعب اعتبار البنوك فى مصر عندئذ جزءا من اقتصاد مصر وانما هى جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الاستعمارى . هى ظاهرة مستوردة ، مغتربة ، ثم يعاد تصديرها كل عام . وعندما اقتحمت ميدان البنوك فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى بعض الاسماء المصرية أمثال بشرى وسينوت حنا وعائلة ويصا بأسيوط ومنصور يوسف والديب بالاسكندرية فشلت ولم يلبث النسيان أن طواها .

وهكذا تختلف نشأة البنوك هنا عن نشأتها فى نموذج البلدان الرأسمالية :

١ ــ فى النموذج الرأسمالى نشأت البنوك تطورا طبيعيا للرأسمالية المحلية فى المرحلة البدائية من الرأسمالية وهى مرحلة الرأسمالية التجارية . ومن ثم كانت نموذجا ناميا . أما فى نموذج مصر فقد نشأت البنوك كما قلنا ظاهرة مستوردة مغتربة فى مجتمع اقطاعى استعمر حديثا فاستوردتها الرأسمالية الاجنبية فى المرحلة الاخيرة للرأسمالية وهى مرحلة الرأسمالية الاستعمارية . ومن ثم كانت نموذجا ذاويا .

٢ ــ فى النموذج الرأسمالى نشأت البنوك بفضل رأس المال الربوى وفى خدمة رأس المال التجارى ، كنظام طليعى يعمل على تنمية الرأسمالية وتمكينها فى مواجهة الاقطاع من تكوين وتوحيد السوق المحلية تحت قيادتها . أما فى نموذج مصر فقد نشأت البنوك بفضل رأس المال نتيجة تشابك رأس المال المصرفى ورأس المال الصناعى فى المرحلة الاحتكارية ومن ثم فهو رأس مال احتكارى طفيلى يسعى الى حتفه فى المستعمرات . وهناك يتحالف بالضرورة مع بقايا الاقطاع ليكبتا معا الرأسمالية المحلية النامية ، ويحولا بينها وبين توحيد وتكوين السوق المحلية ، سوقها القومية كما سنرى حالا .

المهـــام :

هذه البنوك لم تشكل أبدا جهازا مصرفيا مصريا . بل انها لم توجد على الاطلاق داخل اقتصادنا . وانما كانت جزءا من أجهزتها المصرفية فى الخارج ، كل بنك حسب جنسيته . كانت أغلبية هذه البنوك حتى البنوك التجـارية توجه عملياتهـا للاراضى فى الريف أو فى المدن — بينما لم ينشأ بينهـا بنك متخصص لتمويل الصناعة ولا حتى الزراعة . وكانت تعنى بالسيطرة التامة على التجارة الداخليـة للقطن حتى تضمن لنفسهـا أكبر نصيب من دخله السـنوى .

كما كانت تعنى باحتكار التجارة الخارجية بحيث تساعد على تكوين فائض خارجى تتراكم بفضله أرصدة أجنبية تغطى المبالغ التى تعود للرأسـماليين الاجانب فى صورة أرباح وفوائد وأقساط سنوية ، مع ضمان دفعها بغير أن تصاب بأى انتقاص من قيمتها من جراء نقلها أو دفعها أو تحويلها . وهنا كان الجنيه الاسترلينى بفضل البنك الاهلى يوفر هذا الضمان تماما . كان فائض التصدير يحجز فى لندن فى صورة ودائع لدى البنوك واذون خـزانة بريطانية وكمبيالات بالاسترلينى وأسهم وسندات فى الشركات البريطانية واجبة الدفع جميعا بالاسترلينى .

كانت مهمة البنوك فى المقام الاول هى ضمان نقل ودفع وتحويل الارباح والفوائد والأقساط وفائض التجارةالخارجيةالموسمى بالاسترلينى الىخارج مصر . وهكذا لم تلعب هذه البنوك دور الوسيط لتجميع المدخرات . بل كانت من البدايةعميلا أصيلا لحساب رأس المال المالى . كانت منالبداية احتكارا أجنبيا دخيلا على اقتصاد مصر ، يمول أو يسهل عملية تحـويل ثروتها الى الخارج . وبالتعاون معالبورصات التى قامتبجانبها وبسندها المالى الضخم ومع شركات التأمين العديدة التى أخذت تسيطر على جزء هام من مدخرات المصريين ، سيطرت البنوك على رأس المال النقدى للمجتمع وعلى تداوله ليس فى مصر وانما فى الاسواق النقدية والمالية فى العالم الرأسمالى . ومن ثم خلعت هذه البنوك على البلاد من سماتها ، حتى تميز دورها على النحو التـالى :

أولا : لم تعن هذه البنوك على الاطلاق وبخاصة فى بدايتها بالاعتماد على وجود بنك مركزى محلى يكون بمثابة قيادة مركزية لعملية النهب الاستعمارى. فقد كانت جميعا متفقة على طبيعة مهمتها فى مصر . وفى ذلك كان اعتمادها أولا على مواردها الخاصة المتوفرة محليا ، ثم على جهازها المصرفى فى الخارج وعلى رأسه بنكها المركزى . ومن هنا لم تسع هذه البنوك أصلا للتكامل مع الاقتصاد المصرى ولا حتى للتكامل فيما بينها . لقد كانت المنافسة هى التى تحكمها بلا محاولة حتى لتنظيم هذه المنافسة .

ثانيا : لم تعن هذه البنوك اطلاقا بتنمية تعامل المصريين مع البنـوك ، بمعنى الاعتماد على القروض المصرفية لتمويل عملياتها الاقتصادية . وبينما

كانت التجارة الخارجية تمولها البنوك لوجودها بأيدى تجار القطن ومصدريه ومستورديه الاجانب ، كانت التجارة الداخلية تمول نقدا أو بما يشبه النقد أو اعتمادا على الربا . وفيما عدا اغراء كبار الملاك والموظفين المصريين على الاحتفاظ بودائعهم لدى هذه البنوك ، فقد كان من الطبيعى عندئذ أن يتخلف تكوين المدخرات ، وتخلفت بالضرورة تلك الأشكال التى تتخذها فاقتصرت تقريبا على اكتناز الذهب والبنكنوت مثلما اقتصر الاستثمار على شراء الأرض فى الريف والمدينة .

ثالثا : عمدت هذه البنوك الى تعميق علاقات الانتاج الاقطاعية فى الريف ، بمساندة كبار الملاك وهم منتجو القطن ضد صغار الملاك والفلاحين ، وبتأكيد تبعية الدخل القومى كله لمحصول القطن الذى تتحكم فيه ليفربول ، وبحرمان صغار الملاك والفلاحين من التمويل المصرفى ومن ثم توسيع نطاق المبادلات الربوية ، وبالوقوف فى وجه تطوير الزراعة رأسماليا حرصا على بقاء اقتصاد المستعمرات ذى المحصول الواحد .

لقد ظل كبار الملاك أهم العملاء لهذه البنوك . وفى الفترة من ١٨٨٠ الى عام ١٩٣٢ لم تزد كل القروض التى عقدها الكريدى فونسييه لصغار الملاك عن ٢٠ الف جنيه أى ما يقرب من ٠٫٢ ٪ من مجموع قروضه . وكان من ثم على زراع القصب الصغار أن يحصلوا على السلف من شركة السكر نفسها تمهيدا لعبودية غاشمة تبتلع الأرض والمحصول . وكان على زراع القطن الصغار أن يعتمدوا على تجار الداخل أو على فروع بيوت تصدير القطن . ومن ثم كانت الفائدة تتضخم حتى لتصل الى ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ . وعندما تدخلت الحكومة فأنشأت البنك الزراعى ، كانت قروضه تقدم للملاك ، وظل البنك يرفع الحد الأقصى للملكية تباعا من ٤٠ الى ٩٠ الى ٢٠٠ فدان .

رابعا : عمدت هذه البنوك الى عرقلة تكوين السوق المحلية الواحدة وكبت القوى المنتجة النامية وبخاصة الصناعة . كانت الزراعة بالانتاج الصغير تستوعب فى الاستهلاك المباشر . وكانت الصناعة الحرفية متدهورة . ومع ذلك امتنعت البنوك عن تمويل الزراعة الرأسمالية واقامة الصناعة الحديثة . وأوغلت فى محاربة بنك مصر حينما فعل . ومن ثم وقفت بوعى فى سبيل تكوين رأسمالية وطنية متعلقة بأهداف تنمية اقتصاد وطنى قوامه التصنيع . وعلى العكس عمدت الى تعميق النمو المتفاوت للاقتصاد المصرى ، وتعميق الهوة بين الريف والمدينة وبين الصناعة الحرفية والصناعة الآلية التى أقامتها ، بل وتمزيق الحدة الظاهرية للاقتصاد الاقطاعى بين موسم وموسم حتى كان هناك موسم النشاط وموسم الموات . وتميزت الحياة الاقتصادية كلها بالموسمية : موسمية الانتاج وموسمية التجارة وموسمية عمليات البنوك . ولقد تركزت أعمال البنوك فى القاهرة والاسكندرية أساسا ، وبقى الريف بأيدى المرابين والسماسرة وتجار الداخل .

ومن هنا واجهنا هذه الحلقة المفرغة : لقد تأخر ظهور النظام المصرفى نتيجة تأخر تكوين الرأسمالية الوطنية ولقد تأخر تكوين هذه الرأسمالية

الوطنية نتيجة تأخر ظهور ذلك النظام المصرفى . بل أدت سيطرة البنـــوك الاستعمارية الى قيام المزيد من العراقيل فى وجه الرأسمالية الوطنية .

فى هذه الظروف لم تكن مهام البنوك فى مصر هى تنمية الرأسمالية المحلية وتكوين وتوحيد السوق المحلية . بل على العكس تنمية الرأسمالية الماليـــة الاجنبية وكبت الرأسمالية الوطنية المحلية والحيلولة دون تكوين الســـوق المحلية ، بل توحيـــد السوق المصرية مع الســـوق البريطانية والســـوق الرأســـمالية العالمية أى تحقيق التكامل الاســـتعمارى . لقد كانت مهمـــة الرأسمالية المالية وفى مقدمتها بنوكها هى ضمان تصدير القطن الى انجلترا سنويا بأقصى حد من الأرباح . وفى هذا الصدد كان انتاج القطن ومبادلته يشكل سوقا خارجية لبريطانيا ولكن من غير أن يكون سوقا محلية لمصر .

التطـــور :

وعلى الرغم من ذلك نمت الرأسمالية المحليـــة . وخرجت من الحرب العالمية الاولى بمدخرات متراكمة ساهمت فى رفع ثمن الاراضى ، ووظفت فى الاوراق المالية الاسترلينية وفى ســـندات الدين العـــام المصرى . وتمكنت الرأسمالية الوطنية من تأسيس أول بنك برأس مال مصرى وهو بنك مصر فى عام ١٩٢٠ . وابتداء من هذا التاريخ أصبح التطور المصرفى محكوما بالصراع الحاد بين القوى الطبقية المختلفة : الاستعمار والاقطاع والرأسمالية المحلية والشعب .

كان التقاء المصالح الاستعمارية والاقطاعية معقودا حول القطن : فمزرعة القطن الاقطاعية تزود مصانع لانكشير بحاجتها من المواد الخام بأبخس الأثمان وتأتى بدخل قومى منتظم يضمن سيطرة لانهائية للاقطاعيين . وكان البنك الاهلى وبنك باركليز يكفلان هذه المصالح جميعا فى يسر وأمان . فلماذا تفكر الدوائر الاقطاعية فى تكوين بنوك منافسة للبنوك الاستعمارية لن تصـــل الى كفاءتها أبدا ؟ بل لم تتحرك الحكومات المتعاقبة جميعا لتكوين بنك تجـــارى ولكنها على العكس أنفقت الملايين فى عمليات الائتمان العقارى ضمانا للملكيات الاقطاعية المهددة بالضياع وباسم حماية الثروة العقارية للبلاد . بل أنشأت البنك العقارى الزراعى لتمويل التسويات العقارية أى لاعفاء الملاك الاقطاعيين من ديونهم قبل البنوك العقارية وتحميـــل الدولة بها . بل ان بنك التسليف الزراعى وقد استقل عنه البنك العقارى الزراعى انما كان يمنح قروضه للملاك وحدهم تمكينا لهم من شراء المحصولات ومضاعفة الارباح .

ومن هنا نشأت البنوك المتخصصة ، العقارية والزراعية ، بفضل معونة الحكومات الاقطاعية فلقد كانت تخدم الاقطاعيين أساسا . غير انه باستقرار حق الملكية العقارية وصدور قانون الخمسة أفدنة وكثرة تدخل الحكومات بالتسويات العقارية ، انكمشت أعمال البنوك العقارية جميعا . ان الرقم القياسى لرأس مال الشركات والبنوك العقارية المستغل فى الرهن العقارى قد انخفض باطراد من ١٠٠ فى ١٩١٣ الى ٧٠ فى ١٩٢٢ الى ٤١ فى ١٩٤١ ثم

الى ٣٧ فى ١٩٤٥ . ومن ثم اتجهت أغلب البنوك العقارية عقب الحرب العالمية الثانية نحو تمويل عمليات البناء فى المدن . وبلغت نسبة قروض الكريدى فونسييه المخصصة فى ١٩٥٦ لهذا الغرض نحو ٩١٪ من مجموع قروضه ، وكانت لا تزيد عن ٨٪ قبل الحرب العالمية الثانية بعام واحد .

وجرى الصراع رهيبا مع بنك مصر الذى لقى عداء الاستعمار والاقطاع وتلك القشرة الرفيعة من الرأسماليين المرتبطين بالاستعمار وعلى رأسهم حافظ عفيفى واسماعيل صدقى وأحمد عبود . وانتهزت هذه الدوائر أزمته عند اندلاع الحرب العالمية الثانية لتوجه الضربة القاضية اليه . وتولت حكومة حسين سرى وعبد الحميد بدوى عقد اتفاقية لدعمه وفرضت عليه حافظ عفيفى واسماعيل صدقى لتصفى نهائيا نفوذ الرأسمالية الوطنية فيه. بينما استطاع أحمد عبود أن يستقر فى مجلس ادارته بفضل آخر حكومة للوفد .

وعندما اضطرت الحكومات بعد الحرب العالمية الثانية لانشاء البنك الصناعى فى ١٩٤٧ لم يتمكن البنك من مباشرة أعماله المتواضعة الا بعد سنوات طويلة من تأسيسه . فقد كانت الرأسمالية الكبيرة قد ساهمت فى رأسماله واستطاعت أن تفرض عليه فى النهاية أن يقرض المشروعات الكبيرة ومن ثم تجمد دوره فى تنمية الرأسمالية الوطنية . وعلى العكس تجمعت بعض الدوائر الرأسمالية الكبيرة والاقطاعية وقد ازدادت ثراء بعد الحرب العالمية الثانية فأسست بنك القاهرة ، بنكا تجاريا للودائع . لكنه بقى فى اطار ضيق لا يتعدى حدود تلك القشرة العليا من الرأسمالية المحلية المرتبطة بالمصالح الاستعمارية والاقطاعية .

وفى الوقت ذاته كان البنك الاهلى على رأس النظام النقدى قد فرض تبعية الجنيه المصرى للاسترلينى ، بالتلاقى مع مصالح الاقطاع وصداما مع الرأسمالية النامية . كان يدفع الامور ليضمن أولا احتكار اصدار البنكنوت الى ما لا نهاية وليضمن ثانيا التحول عند اللزوم الى بنك مركزى يقبض من أعلى على ناصية الاقتصاد المصرى عندما يتحرر من السيطرة الاستعمارية. كانت مصر عندئذ تتقدم بخطى واسعة نحو معركتها الفاصلة مع الاستعمار البريطانى . ولقد استطاع البنك بالتهديد والابتزاز وبالمصالح المشتركة أن يحصل فى ١٩٤٠ على تجديد احتكاره للاصدار وفى ١٩٥١ على وثيقة تحويله الى بنك مركزى .

وهنالك ، بعد تأسيس بنك مصر ونشأة البنوك المصرية المتخصصة والتغييرات العميقة التى طرأت على العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، أخذت البنوك التجارية الاجنبية تبحث عن مستقلبها فى مصر . واتجهت مرغمة لتحقيق نوع من الارتباط بالسوق المحلية وبخاصة بعد اتفاقية تحويل البنك الاهلى وهو مازال بنكا استعماريا الى بنك مركزى وتخليه جزئيا عن صفته كبنك تجارى منافس . كان عليها أن ترتبط بالسوق المحلية ارتباطا ما أو أن ترحل . وتمثل ارتباطها عندئذ فى الاتجاه المتواضع لتمويل التجارة الداخلية.

لكنها لم تصل فى تطورها الى حد تمويل الصناعة . وظلت أغلبيتها الساحقة تابعة داخل المدن ، فيما عدا باركليز .

فى هذه الاثناء نمت البنـــوك وتركزت . لكن تركيزها كان بانشاء وحدات مصرفية كبيرة وبالنمو الطبيعى للوحدات القائمة . واعتمدت جميعا على أسلوب التمويل الذاتى للتوسع باستخدام الاحتياطيات الضخمة المتراكمة. والواقع أن عملية التركيز قد سارت بسرعة وبخاصة حيث امتزج رأس المال المحلى بالاحتكارات الاجنبية . وتمكنت من مواصلة سيطرتها على تمـــويل القطن سنويا ، ومن تجميع المدخرات من المصريين حتى لقد بلغت ودائع البنوك الأجنبية لدى التمصير خمسين ضعفا من رأسمالها . وفى الظروف ذاتها تحول بنك مصر الى احتكار قابض يسيطر على جزء هام من الودائع ، ويقود قطاعا صناعيا رئيسيا . لكنه احتكار تقبض عليه بدوره جماعة صغيرة من الماليين . وفى مارس ١٩٤٢ ، عندما جرى حصر أسهمه ، كان عدد من يملكون ٢٠ سهما فأكثر ٢٥٠٢ شخصا يملكون حوالى ٨٦ ٪ من رأس مال البنك .

تلك كانت على وجه التقريب صورة النشاط المصرفى عند قيام الثورة . والواقع أن الصراع داخل السوق المصرفية قد تأجج بعدها . فقد احجمت البنوك بصفة عامة عن تمويل التنمية الاقتصادية . وحاولت حكومة الثورة معها أسلوبا متعدد الاتجاهات : بانشاء بنك الجمهورية فى١٩٥٦ برأس مال مصرى مستمد من أموال النقابات وبضـــمان ولاء بنك مصر وبنك القاهرة وباستئناس البنك الاهلى طبقا لاتفاقية ١٩٥١ . وانما تبينت الحكومة بعـــد ذلك قصور هذا الاسلوب بأكمله وكان لابد من صدام لا عودة بعـــده . ومع العدوان الثلاثى امتنعت البنوك الاجنبية عن تمويل محصول القطن . هنالك صدرت قرارات يناير ١٩٥٧ بتمصير رأس مال جميع البنوك الاجنبية على أن يتم التمصير فورا بالنسبة للبنوك البريطانية والفرنسية عقابا للمعتدين . ومن ثم سيطر القطاع العام على أربعة بنوك تجارية وعلى نصيب البريطانيين فى البنك الأهلى وهى تمثل فى مجموعها أكثر من نصف النشاط المصرفى كله . عندئذ تكون فى بلادنا ولاول مرة نظام مصرفى مرتبط أوثق الارتباط بالاقتصاد القومى ، موضوع فى خدمة أغراض التنمية المستقلة لاقتصادنا فى ظـــروف تاريخية جـــديدة . ولم يمض غير قليل حتى أعلنت الثورة فى فبراير ١٩٦٠ وديسمبر ١٩٦٠ ويوليو ١٩٦١ تأميم جميع البنوك فى مصر ضمانا لمصادر التمويل وتأمينا لعملية التخطيط .

الى هنا ونتساءل : ما هى الحقائق التى يكشف عنها تطور هذا النمـــوذج من البنوك فى المستعمرات ؟

الحقيقة الأولى هى سيطرة البنوك الاستعمارية على الاقتصاد المصرى حيث تقوم بالتعاون مع الدوائر الاقطاعية بتعميق معالم التخلف فى علاقات الانتاج والقوى المنتجة وكبت نشاط ملايين الفلاحين والعمال . ومن ثم تأكيد التبعية الاستعمارية من خلال التبعية النقدية والمصرفية المطلقة .

والحقيقة الثانية هى سيطرة الاحتكار على التنظيمات المصرفية فأغلبيتها الساحقة قد نشأت احتكارات أو فروعا لاحتكارات : مثل باركليز والكريدى ليونيه والكونتوار والعثمانى . بل نشأالبنك البلجيكى والدولىتابعا للشركة العامة البلجيكية وكان الكريدى فونسييه تابعا للشركة العامة الفرنسية والكريدى ليونيه الفرنسى . وهكذا ارتبط مصير هذه البنوك جميعا بمصير الاستعمار فى مصر : طفت بطغيانه وانتهت بنهايته . وخلال وجودها الطويل كانت نيرا استعماريا على تقدم البلاد .

والحقيقة الثالثة هى ضعف الرأسمالية الوطنية ضعفا شديدا حتى أن بنكها الذى أنشأته تدعيما لوجودها لم يلبث أن صفيت منه وتحول بدوره الى احتكار بين الاحتكارات تسيطر عليه القشرة العليا من الرأسماليين الموثوق بهم فى دنيا الاحتكارات . بل انه ظل أكثر من ربع قرن وحيدا فى دنيا المال ، حتى قام الى جانبه بنك القاهرة برأسمال كبير مدعوما هو الآخر من قبل كبار الملاك والرأسماليين .

والحقيقة الرابعة والاخيرة هى حتمية تصفية النفوذ الاستعمارى من جذوره من أجل اقامة جهاز مصرفى يقبل على تمويل عملية التنمية الاقتصادية المستقلة . ومن ثم حتمية تأميم هذا الجهاز المالى بما يحتويه من بنوك وشركات تأمين تجمع بين أيديها الجزء الاكبر من الموارد المالية فى مصر .

هذه الحقائق تجسدها جميعا تجربة أهم بنكين وجدا فى مصر وهما البنك الاهلى وبنك مصر .

فعندما اتخذت الثورة قرارها التاريخى فى فبراير ١٩٦٠ بتأميم البنك الاهلى وبنك مصر ، كانت فى الواقع تجرى عملية ثورية عظيمة الخطر ، تنطوى على جانبين لم يعد لهما بعد أن ينفصما وهما : أولا ــ تصفية الاستعمار من القمة ، وثانيا ــ سبر أغوار الرأسمالية الكبيرة تبشيرا موضوعيا باجراءات يوليو ١٩٦١ . فقد كان تأميم البنكين ختاما لحقبة اقتصاد المستعمرات ، وافتتاحا للانعطاف التاريخى من طريق التطور الوطنى المستقل الى طريق التطور غير الرأسمالى .

لقد كانت مصر ما قبل الثورة نموذجا لاقتصاد المستعمرات ، حيث تكون البنوك ظاهرة مستوردة لتأمين النهب الذى تباشره رؤوس الاموال الاجنبية ومن المعلوم أن هذه البنوك قد أحكمت قبضتها بالتعاون مع الاقطاع المغشوم على الاقتصاد المصرى كله ، تعمق فيه معالم التخلف والنمو غير المتكافىء ، وتفرض أساليب الاحتكار على الحياة جميعها ، وتسعى أن تقر للابد نظام التبعية للاستعمار . وفى هذه الحلبة كان البنك الاهلى هو الفارس المغوار . ومن جانب آخر ، فلقد سدت هذه البنوك جميع المنافذ على الرأسمالية الوطنية حتى أصيبت بالضعف والهزال بحيث أن بنكها الوحيد الذى أنشأته بأموالها أملا فى تدعيم وجودها المتعثر وسعيا جهيدا للاستئثار بسوقها القومية ــ بنكها هذا لم تلبث أن أقصيت عنه وتحول من ثم الى احتكار تسيطر عليه تلك القشرة العليا الرقيقة التى اصطفاها الاستعمار من بين الرأسماليين

المحليين . وفى هذه الحلبة الاخيرة كان بنك مصر عبرة لمن يريد له الاستعمار أن يعتبر .

وعلى هذا النحو قدم البنك الأهلى وبنك مصر نموذجين فريدين لتجربة البنوك فى المستعمرات ، هذه التجربة التى اندثرت بالثورة ولن تعود (١) .

الفصل الثالث

تجربة البنك الاهلى

بعد سنوات من الاحتلال البريطانى ، وبعد قصر وظيفة صندوق الدين على مراقبة خدمةالدين فحسب ، رأت المصالح البريطانية حاجتها لأداة مركزية توجد تحت أيديها ، تراقب الاقتصاد المصرى بأكمله وتعهد اليها بمهمة الأمانة العامة لنظام النهب الاستعمارى فى مصر ـــ هنالك فى عام ١٨٩٨ سمح كرومر لرأسمالى انجليزى هو ارنست كاسل ولرأســـماليين من المســـتوطنين هما سلفاجو وسوارس بتكوين بنك نصفه للانجليزى ونصفه الآخر للمستوطنين قسمة عادلة بينهما . هكذا أنشأ كرومر البنك الأهلى أو البنك القومى على حد تسميته لتكون مهمته تبعا لذلك « اصدار أوراق تدفع لحاملها » . لكن اصدار البنكنوت لأول مرة فى مصر لم يكن وحده عملا رأسماليا مجـــزيا فى البداية ، ولذلك كان يجب أن يكون البنك الاهلى أكثر من بنك للاصدار بحيث يتولى مثلا : « تقديم السلفيات للمزارعين .. وقبول الودائع .. وخصم الكمبيالات .. وتقديم سلفيات على التعهدات المضمونة ببوالص أو ايصالات على البضائع » . وانما لم تكن المهمة تتطلب مجرد اضافة بنك تجارى الى مجموعة البنوك التجارية القائمة ، بل انشاء أداة أكبر شأنا تجمع بين يديها كافة خيوط الاقتصاد المصرى الموضوع فى خدمة الاقتصـــاد الاستعمارى . وهكذا تقلد البنك الأهلى منصب الأمين العام لنظام النهب الاستعمارى فى مصـــر .

فكيف قام بأعباء المنصب فعلا ؟ باحتكاره اصدار العملة وبتأكيد صفته كبنك تجارى وبتأمينه وتنظيمه عملية النهب الاستعمارى .

أولا : باحتكاره اصدار العملة :

فكان احتكار اصدار العملة الورقية هو سلاحه الرئيسى لتأدية مهمته . وعندما تأسس البنك الأهلى كانت مصر تتعامل رسميا وبخاصة فى التجارة الخارجية بالعملة المصرية الذهبية ، وفعلا بالجنيهات الاسترلينية الذهبية . وعلى الرغم من هذه السطوة الاستعمارية فقد كان هذا النظام يتطلب ذهبا

(١) يرجع بصفة خاصة الى مؤلفنا « النقود والبنوك » ، مطبوعات دار المعـــارف ، فى ١٩٥٨ .

يتداوله المصريون وهذا ما لم يطقه الاستعماريون . ففى نهاية القرن كان الاستعماريون فى كافة المستعمرات يجردون شعوبها من الذهب والفضة ، ويصطنعون كافة السبل لتكديس المعدن النفيس فى بلادهم . ومن ثم تكونت مجالس العملة لاصدار النقود الورقية فى عديد من المستعمرات .

وفى مصر حيث نشطت البنوك الاجنبية وبخاصة الفرنسية ، كان لابد من أن يتولى العملية بنك كامل الصفات لا مجرد مجلس عملة . ودبر الامر تدبيرا محكما بحيث يتحول اصدار العملة المصرية الى احتكار ينفرد به بنك انجليزى معتمد .

لقد كان انشاء البنك الاهلى مقدمة لا مفر منها لكل التطور النقدى اللاحق فى مصر ، أعنى مقدمة لفرض التبعية النقدية على مصر (١) . كانت بريطانيا تدفع مصر الى العدول عن استخدام الذهب ، بالتعامل على أساس الذهب بدلا من التعامل بالذهب نفسه . وهذا هو نظام الصرف الخارجى بالذهب . وكانت الخطوة الاولى فى سبيل فرض هذا النظام هى التعامل على الاقل فى الداخل بالنقود الورقية ، تمهيدا للتعامل بالاسترلينى الورقى ــ وهو على الذهب ــ فى الخارج .

فى عام ١٨٩٨ كانت مصر على قاعدة الذهب . ولذلك كان المطلوب سحب الذهب من التداول الداخلى واتمام تجارة مصر الخارجية بالاسترلينى الورقى بدلا من الاسترلينى الذهبى حتى تصبح العملة الورقية هى العملة السائدة فى الداخل والخارج . ومن هنا تحايل البنك الأهلى منذ تأسيسه للقضاء على العملة الذهبية المصرية ، لتصفية الاستقلال النقدى ولفرض عملته الورقية عملة وحيدة للبلاد . وفى أبريل ١٨٩٩ صدرت أول نقود ورقية . واذا كان للافراد عندئذ قبولها أو رفضها ، فقد أجبرت الحكومة بكافة مرافقها على قبولها . وتشجيعا لقبول الافراد لها كان يجب أن يكون نصف غطائها على الاقل سبائك ذهبية تودع فى مصر ، والباقى أوراقا تختارها الحكومة . لكن البنك صار يصدر النقود منذ البداية بلا رقابة من الحكومة . وانتهز فرصة اندلاع الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤ ففرض أوراقه على المصريين جميعا وسحب الذهب من التداول . ثم استولى على الرصيد الذهبى المتراكم لمصلحة مصر وأرسله لتمويل العمليات الحربية البريطانية فى الحجاز . وبالاتفاق مع المستشار المالى الانجليزى للحكومة فى ١٩١٦ ، أهدر البنك النص الخاص بضرورة تغطية الأوراق على الأقل بالذهب وأحل الورق الاسترلينى محل الذهب . وبذلك صار الغطاء كله أو يكاد ورقا استرلينيا . ومن ثم صار الجنيه المصرى طبعة محلية للجنية الاسترلينى . وانتهى استقلال العملة المصرية ، وتحققت التبعية النقدية للاسترلينى تأمينا لرأس المال البريطانى فى مصر .

---

(١) انظر مؤلفنا « اقتصاديات النقود » ، مطبوعات مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

والواقع أن البنك الاهلى قد استخدم عندئذ صفته كبنك للاصدار من أجل تأمين تمـــويل التجارة الخارجية عن طريق قنـــوات وباستخدام أدوات استعمارية لا شبهة فيها البتة . وبالفعل لقد كانت ترسم سياسته لجنـــة بريطانية تجتمع فى لندن . وفى القاهرة كان يتلقى التوجيهات من المستشار المالى للحكومة . ولقد رأينا كيف قاد كرومر خطوات البنك الأولى ، ومنحه وحده من البداية احتكار اصدار البنكنوت . وكان لابد أن تضيق القوى الوطنية بهذه المؤسسة الاستعمارية التى ترفض رقابة الحكومة وتفرض رقابتها على مصر كلها . وفى ١٩٢٤ انعقد أول مجلس نيابى منتخب طبقا لدستور ١٩٢٣ . وتقدم أحد النواب باقتراح بزيادة حصة الحكومة فى أرباح البنك من الاصدار وقد أصبح البنكنوت هو العملة الوحيدة فى البـــلاد وغدت أرباح البنك من اصداره طائلة . وأقر مجلس النواب هذا الاقتراح العادى . فما كان من المستشار المالى الا أن احتج وطلب سحب الاقتراح فورا .

بل ان البنك كان يتلقى التعليمات من وزارة الحرب البريطانية . فابتداء من عام ١٩٣٩ كان البنك يستمد سلطاته من وزارة الحرب بغرض تمويل الجيوش البريطانية فى مصر — مما حمل بهى الدين بركات على الاستقالة من مجلس ادارته احتجاجا . وعندما استشعر البنك ازدياد السخط عليه خشى على مستقبله حتى لقد قال محافظه فى ١٩٣٩ « يشعر البنك من جانبه أن لا ضمان لمستقبله » . ولهذا انتهز ظروف الحرب ففرض على الحكومة اتفاقية ١٩٤٠ التى تجدد احتكاره لاصدار العملة الورقية . وفى الحق لقد عقدت الاتفاقية فى ظروف مريبة . فقد طلبت الحكومة قرضا منه لمواجهـــة عجز طارىء فى الميزانية . لكنه رفض واشترط مقابل القرض تعديل قانونه وتجديد احتكاره للاصدار أربعين سنة أخرى ، على الرغم من أنه كان لا يزال باقيا على انتهاء امتيازه الاصلى عشر ســـنوات كاملة . كذلك رفض البنك تمـــويل محصول القطن . ورضخت الحكومة ومعها البرلمان ، وبذلك تخلت عن كل محاولة لتحويل الاصدار الى بنك آخر أو التفكير فى تمصير ملكية البنـــك الاهلى (١) . واذ كانت مصر قد انضمت الى منطقة الاســـترلينى منذ ١٩٣٩ فانها بذلك قد أتاحت للبنك سبيل المساهمة بأموال مصر فى تمويل المجهود الحربى لبريطانيا وتحمل أعباء الحرب معها .

ثم زادت تبعية البنك لبريطانيا . فقد كان البنك يعتبر بنك انجلترا بنكه المركزى ، يستمد منه النصيحة ويتابع تنفيذ سياسته فى نطاق نشاطه وهو مصر . وكل هذا طبيعى . وانما عندما أمم بنك انجلترا عقب الحرب العالمية الثانية أصبح البنك الاهلى تابعا فى الواقع للخزانة البريطانية .

طوال هذه المدة كانت مهمة البنك الاهلى هى ضمان تبعية العملة المصرية تسهيلا لمهمة رأس المال البريطانى المســـتثمر فى مصر . وكان البنك يفرض

(١) أنظر محمد أبو شادى : تطور الجهاز المصرفى المصرى المعاصر وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٥ .

تبعية العملة بضمان الغطاء الاسترلينى وضمان التحويل المباشر بين الجنيه المصرى والاسترلينى . ولذلك عندما دعا أول مجلس للنواب لاستقلال العملة كانت دعوته صرخة فى غير واد ، دعوة غير واقعية . فالعملة المصرية تابعة للاسترلينى لأن الاقتصاد المصرى اقتصاد تابع . كان لابد من البدء بتحرير الاقتصاد أولا . كان نمو الرأسمالية المصرية هو سبيل تحرير العملة . وبدأت بالفعل منذ ١٩٤٧ وبفضل النمو الذى تحقق بفضل الحرب ، بدأت خطوات جدية لتحرير العملة من قبضة الاسترلينى والخزانة البريطانية . ومع ذلك ظل البنك الاهلى يقاوم مقاومة مستميتة كل محاولة لفصم علاقة مصر بالاسترلينى ، لكن الرأسمالية المصرية استطاعت فى ١٩٥١ أن تتوصل معه الى اتفاقية تجعل أمر الجنيه المصرى هنا فى مصر لا فى بريطانيا . عندئذ صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بجعل البنك الاهلى بنكا مركزيا للدولة . وتكونت للبنك لجنة عليا تختص بشئون النقد والائتمان المصرفى برئاسة وزير المالية . وتأكيدا لصفته كبنك مركزى ، صار على كل بنك تجارى أن يحتفظ لدى البنك الأهلى بدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من ودائع . كانت المحاولة جادة لاخضاعه للرقابة المصرية .. ومع ذلك راح البنك يشكك فى هذه النتيجة ويقول فى نشرته فى السنة ذاتها « ان القول بضرورة فصم عرى الارتباط بين الجنيه المصرى والاسترلينى لا يستند الى فهم صحيح للعلاقة بين العملتين . فلا داعى مطلقا لهذا الاجراء » .

ثانيا : بتأكيد صفته كبنك تجارى :

البنك الاهلى الحريص على صفته كبنك للاصدار لم يكن أقل حرصا على نفى صفة البنك المركزى عن نفسه وعلى العكس تأكيد صفته كبنك تجارى. ولسبب واضح : هو ألا يلتزم ازاء مصر . فولاؤه هناك فى بريطانيا ، لرأس المال البريطانى وحده . وهو انما يتكامل مع الاقتصاد البريطانى فى المقام الاول .

انه يحتكر اصدار العملة المصرية ويشدها بوثاق الى الاسترلينى . وهو يحقق الارباح الطائلة من وراء الاصدار ، لكنه يكتفى بأن يكون بنكا للاصدار وينطلق فى السوق كبنك تجارى . وهو اذ يسيطر على العملة ، يفرض لنفسه وجودا عريضا كبنك تجارى يعمل أساسا فى تمويل القطن ، ويمارس الصراع التقليدى بين الاحتكارات الاستعمارية ، ويطارد الرأسمالية المحلية الصاعدة . ومن ثم يجنى الارباح الطائلة حتى ليقفز رأسماله من مليون الى ثلاثة ملايين جنيه فى مدى سبع سنوات فقط من تأسيسه .

ان بنك الاصدار يعتبر مهمته المصرفية تمويل محصول القطن ، أى تمويل تجار ومصدرى القطن الانجليز . ولقد حاول من البداية أن يقدم نفسه للمصريين كبنك زراعى ، حتى يخفف من وقع احتكاره للاصدار وهو بنك تجارى كسائر البنوك التجارية . لكنه لم يلبث أن تخلى سريعا عن هذه

الدعوى ، وسارع بالمساهمة فى تأسيس بنك زراعى مستقل فى ١٩٠٢ . والواقع أن تمويله للزراعة كان يتم بطريقة أخرى هى تمويله لمحصول القطن قبل تصديره ، اذ يعمد المنتجون الى تخزين القطن فى شون البنك الاهلى المنتشرة فى كل الريف ، ويحصلون على السلف ، ثم يبيعون القطن ويردون القروض أو يسحبون الكمبيالات على المستوردين الانجليز ويخصمونها فى البنك . ومن هنا ارتبطت عملية تمويل القطن بعملية اصدار البنكنوت وتجمعت العمليتان فى بنك واحد هو البنك الاهلى ، يجنى من ورائهما الارباح والارباح .

أما بالنسبة للحكومة فكان البنك يفرض سلطاته عليها بكافة الطرق . فهو يحتفظ بلا مقابل بودائع الحكومة والمحاكم المختلطة وصندوق الدين وحكومة السودان . ومع ذلك كان يرفض اقراضها الا فى حدود مبالغ ضئيلة وبفائدة ! وكان يحرمها من نصيبها المشروع فى أرباح الاصدار حتى أصبحت المسألة لا تطاق فسمح لها بنصيب . وعلى العكس ترك الحكومة تواجه وحدها أزمات ١٩٠٧ و ١٩١١ و ١٩٢٩ وتحملت فى الازمة الاخيرة وحدها ما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه . وبعد ذلك فلم يكن البنك يجشم نفسه مشقة أخذ رأى الحكومة فى أخطر قرارات اتخذها فى شأن العملة أو فى شأن توظيف ودائع الحكومة وكبار الموظفين وكبار الملاك والرأسماليين فى السوق البريطانية . فقد كان يحتفظ بجانب كبير من أصوله فى صورة سندات واذونات على الخزانة البريطانية أو فى صورة قروض قصيرة الاجل للبريطانيين . لقد كان يستثمر أكثر من ٧٠٪ من الودائع لديه فى الاوراق المالية وبخاصة الاوراق الاسترلينية . وهكذا كان بأموال مصر يغذى سوق لندن .

واحتكار البنك الاهلى ينافس الاحتكارات المصرفية الاخرى ويمارس الصراع التقليدى بين الاستعماريين . لقد قضى على السيطرة التى كان يتمتع بها رأس المال المصرفى الفرنسى وبخاصة الكريدى ليونيه والكريدى فونسييه . وعندما انفجرت أزمة ١٩٠٧ وهى أزمة ائتمان تمسه فى المقام الاول ، ترك منافسيه يواجهون الافلاس . وفى أزمة ١٩١١ أغلق بنك الانجلو اجبشان أبوابه . وفى أزمة ١٩٣١ خاض البنك الشرقى الالمانى أزمته وحده . وفى الازمة الدولية عام ١٩٣٥ حلت الضائقة بالبنوك الايطالية وصفى أغلبها أعماله . وتلك هى حقيقة علاقته بالبنوك التجارية المنافسة ، علاقة منافسة فى حرب الاحتكارات التى لا ترحم . ولا يخفى البنك هذه الحقيقة ، بل يعترف فى احدى نشراته بأن علاقته بالبنوك هى « علاقة منافسة الى حد ما فيما يختص بالاعمال المصرفية الداخلية » . وكانت البنوك من جانبها تقابل هذه المنافسة معتمدة على مراكزها الرئيسية فى الخارج وبحرص غريزى على عدم الارتباط بالبنك الاهلى .

فلما احتكر البنك عمليات تحويل العملة من استرلينى الى مصرية ومن مصرية الى استرلينى ، أقامت معه علاقات محدودة للصرف ، بحيث كان البنك الاهلى هو سوق الصرف . وعندئذ كان من الضرورى تنظيم المنافسة

بينها ، ومن ثم دخلت فى اتفاقات موحدة . ثم تكونت غرفة للمقاصة بينها ؛ لم يكن البنك الاهلى طرفا فيها . ثم عقدت معه اتفاقيات ودية لوضع حد أعلى للفائدة عن الودائع وحد أدنى للفائدة عن القروض . وبدأت تحتفظ بجزء من ودائعها لدى البنك الاهلى . ودعت ظروف الحرب العالمية الثانية وما بعدها من صراع وطنى الى مزيد من التضامن بين البنوك تنظيما للمنافسة . ولذلك اضطرد نمو ودائع البنوك لدى البنك الأهلى . وبعد أن كانت جملة ودائعها لديه فى ١٩٣٨ أكثر قليلا من نصف مليون جنيه ، أصبحت تحتفظ لديه بودائع ضخمة كان يستخدمها بدوره فى سوق لندن .

وكانت المنافسة قد بلغت قمتها بين البنك الاهلى وبنك مصر . لم يكن البنك الاهلى قد ارتضى على الاطلاق قيام بنك مصر تعبيرا عن تطور الرأسمالية الوطنية . واحتدمت المنافسة بينهما فيما بين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣٢ فى سوق الخصم . وعندما حلت أزمة بنك مصر سنحت الفرصة أخيرا لتصفية الحساب معه . لجأ بنك مصر الى البنك الاهلى طلبا لقرض بضمان سندات الدين الموحد وسبائك الذهب . لكن البنك الأهلى رفض ليدفع بنك مصر للافلاس . ومن ثم ترك الحكومة وحدها تسارع لنجدة بنك مصر ، وخرج محافظ البنك الاهلى ليعلن فى مجلة الايكونوميست فى مارس ١٩٤٠ موعظة موجهة الى بنك مصر « أن فى قيام بنوك الودائع بالمساعدة فى خلق الصناعات أو فى تنمية الصناعات القائمة تكمن بذور الاضطراب » هذا بينما البنك الاهلى الوقور ، بنك الاصدار القابع فى مكان البنك المركزى ، يعمل كبنك للودائع يمول التجارة وتبلغ قروضه بضمان البضائع والاوراق حوالى ٨٥٪ من مجموع قروضه .

وهكذا نفهم لماذا كان هذا البنك الاهلى يرفض أن يكون بنكا مركزيا . فلماذا يتحمل التزامات شكلية تقلل من فرصه للربح ؟ فى عام ١٩٠٤ رفض البنك محاولة لان يتحول الى بنك مركزى فهى « انقاص من نشاطه » . فهو بنك تجارى . وهو نفسه يعترف بهذه الحقيقة الهامة عن نشاطه حتى الحرب العالمية الاولى فيقول : « أن البنك ثبت أقدامه فى هذه الفترة من الزمن كبنك تجارى له بعض اختصاصات البنك المركزى » . ولم يكن يعنى من هذه الاختصاصات عندئذ سوى احتكار اصدار العملة ! وعندما قامت محاولة ثانية فى ١٩٣٣ أصابها الفشل السريع .

لقد حرص البنك منذ تأسيسه على اتباع أسلوب بنك انجلترا بتقسيم أعماله الى قسمين قسم عمليات الاصدار وقسم العمليات التجارية . وهو أسلوب يتفق مع نشاط بنك انجلترا كبنك تجارى للودائع سمح له باصدار الاوراق . أما فى مصر فكان التقسيم يمثل اصرار البنك الاهلى على البقاء كبنك تجارى الى الابد . وعندما أفلحت الدوائر الرأسمالية فى عقد اتفاقية عام ١٩٥١ لتجعل منه بنكا مركزيا ، ظل البنك حريصا على صفته كبنك تجارى ، وعندما انكمشت سلفياته الصغيرة فبلغت ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه فى

مجموعها فى عام ١٩٥٤ ، وجه البنك تحذيره الى كل من يعنيه الامر : « على انه ينبغى ألا يفهم من هذا أن البنك يعتزم الانسحاب كلية من السوق » .

ولمـــا قامت الثورة وقف البنك بشراسة ضد اتجاهات التصنيع . وكتب فى نشرته سنة ١٩٥٣ يسخر من الدعوة لتوجيه ودائع البنوك نحو التنميـــة الاقتصادية قائلا : « تراءى لبعض الكتاب فجأة انهم اكتشفوا موردا جديدا لما يلزم للتنمية الاقتصادية من أموال . ألا وهو ودائع البنوك التى توهموها أموالا معطلة » . نعم ، فلم تكن ودائع المصريين فى البنـــوك معطلة ، وانما موظفة فى لندن .

ومنذ انفصام العلاقات بين الجنيه المصرى والاسترلينى ابتداء من ١٩٤٧، افتضح دور البنك الاهلى فى عملية تمويل القطن . فقد كان يقيس دوره هذا على وقع خطوات حركة التحرير الوطنى فى صراعها مع بريطانيا . وبلغ الامر ذروته عقب تأميم القناة ، فامتنعت البنوك عن تمويل محصول القطن . لكن الحكومة تدخلت وأرغمته هو على تمويل المحصول .

ثالثا : بتأمينه عملية النهب الاستعمارى :

النهب الاستعمارى هو عملية رأس المال الاحتكارى كله فى مصر . والبنك الاهلى هو الحارس على هذه العملية يتولى تأمينها بنظام دقيق من التبعيـــة النقدية والمصرفية .

فهو يحتكر الاصدار ويمول محصول القطن . ومن هنا يبدأ تنظيمه لعملية النهب الاستعمارى ، فهو يتولى تمويل محصول القطن قبل تصديره . فالمالك الكبير منتج القطن والمصدر الانجليزى للقطن يلجآن كلاهما للبنك الاهلى . المنتج يقدم القطن لمخازن البنك حتى يباع أو يخصم سندات التخزين ، والمصدر يشحن القطن ويحصل على سندات الشحن التى تخصم لدى أحد البنـــوك وبخاصة باركليز . ثم تسلم سندات الشحن الى لندن .

وبعبارة أخرى يصدر البنك الاهلى على رأس البنوك التجارية الاجنبيـــة قروضا لتمويل محصول القطن حتى لا يظل على سوقه أو يبقى فى الشـــون بلا تصدير . وكان حجم هذه القروض يتوقف على ثمن القطن كل عام . كما كان يعكس الخطوات التى يتحرك بها المحصول من الداخل الى مينـــاء الاسكندرية . ومن ثم كان البنك الاهلى يقرض المنتجين أو المصدرين وأحيانا البنوك . فتكون قروضه مناسبة لعمليتين اقتصاديتين خطيرتين فى حياة البلاد هما : تمويل القطن واصدار القروض . وتجمعت العمليتان بالدقة لدى بنك واحد غدا « مركزا » لسوق القطن بل لاقتصاد مصر .

من هنا كان تمويل القطن يتم بالبنكنوت أكثر مما يتم بالودائع المصرفية . ففى موسم القطن من كل عام يرتفع الاصدار فى حـــدود ٢٠٪ بينما ترتفع الودائع بنسبة ٦ ٪ فقط وكان هذا يمنح البنك الأهلى سلطة اقتصاديةهائلة تلمس فى جميع البيوت المصرية .

ففى مصر حيث يسود الانتاج السلعى الصغير ، تكون المعاملات النقدية كبيرة ، حتى لقد كان البنكنوت يمثل حوالى ٤٠٪ من مجموع وسائل الدفع وهى نسبة عالية . لكن هذا الاصدار الكبير كان محكوما بتمويل سلعة واحدة ، هى مادة أولية زراعية معدة للتصدير الى الخارج حيث كان يتحدد ثمنها . هذه السلعة الموسمية قد جعلت اصدار البنكنوت موسميا ، وجعلت حركة الدخل القومى موسمية ، وحركة التجارة الخارجية موسمية ، فعند التصدير تزيد الدخول ويزيد التبادل الداخلى ويزيد الاستيراد . ثم تصاب الحياة الاقتصادية بالموات . فاذا كانت أثمان القطن مرتفعة امتد الرخاء وانتهى بالتضخم . أما اذا كانت أثمان القطن متدهورة ، امتد الكساد سريعا وانتهى بالانكماش . غير أن طبيعة الاقتصاد التابع كانت تجعل الانكماش أخطر من التضخم .

تلك أول حلقة فى العملية . فزيادة الصادرات لا تجر انتعاشا بل تضخما . ونقص الصادرات لا يجر كسادا بل انكماشا . فكيف يحدث ذلك ؟ ان البنك الاهلى يقف على رأس الاقتصاد المصرى ليثبت سعر الصرف بين القاهرة ولندن . فمهما تقلبت موازين التجارة والمدفوعات لا يتأثر سعر الصرف . ولما كان التقلب يجرى ــ على الاقل تجاريا ــ لمصلحة مصر فهى التى تصدر أكثر مما تستورد ولها فائض فى الميزان التجارى ، فقد كان يجب أن يفضى هذا الفائض الى ارتفاع سعر صرف الجنيه المصرى بالاسترلينى . لكن وجود البنك الاهلى قد جعل من هذه النعمة نقمة على مصر . فالفائض التجارى لابد أن يحدث أثره فى مكان ما ، هنا فى مصر ، على الأسعار . ان الفائض التجارى يترجم الى زيادة فى الاصدار فترتفع الاسعار فى مصر ويتحول الرخاء الى تضخم . وهكذا أصبح التضخم أو الانكماش فى مصر نتيجة لقرار بريطانيا بشراء القطن بثمن مرتفع أو منخفض ، بل أصبح البنك الاهلى يوسع أو يضيق من التداول فى مصر ، لا طبقا لثمن القطن وحده ، ولكن طبقا لحالة الاسعار فى بريطانيا ذاتها .

وهكذا خرجنا بهذه الحلقة الثانية من العملية وهى ثبات الصرف لمصلحة بريطانيا وتقلب الأسعار على حساب مصر . ويعمل البنك الأهلى كصندوق لتحويل العملات . هو بمفرده سوق الصرف . وبعبارة أخرى لم يقم فى مصر سوق للصرف .

وهنا نبلغ الحلقة الثالثة من العملية . ان محصول القطن يتحكم سنويا فى حجم الدخل القومى ، بل انه يتحكم فى توزيعه بين الطبقات أيضا . ولكن عندما تحقق مصر محصولا ممتازا ، فان الفائض من التجارة لا يتحول الى رأس مال ، أى لا يتراكم من أجل التنمية الرأسمالية فى مصر . بل يعد له البنك الاهلى استخداما فريدا . ان فائض الميزان التجارى يتحول فى أيدى المصريين الى جنيهات مصرية ، وفى أيدى البنك الاهلى وجماعته المالية الى استثمارات استرلينية ، هى ما يسمى بأرصدة مصر فى لندن . ومعنى هذا أنه كان على البلد المستعمر أن ينتج ويزيد من انتاجه ويزيد من صادراته ــ أولا ليدفع الفوائد والارباح

والاقساط السنوية لرأس المـــال الاجنبى ، وثانيا ليقرض البلد الاستعمارى ويزود لندن سنويا برأس مال جديد ، وثالثا ليسوى العجز المحتمل فى مدفوعات بريطانيا مع البلاد الاخرى . فعبء اختلال ميزان المدفوعات البريطانى انما يقع على مصر وغيرها من المستعمرات وأشباه المستعمرات التى تدور فى فلك الاسترلينى . ومن هنا نشأ نظام الكتل والمنـــاطق النقـــدية .

هكذا كانت أرصدة مصر الاسترلينية ، تلك التى تتراكم سنويا نتيجة الفائض التجارى أى نتيجة عمل الشعب الكادح ، تخصص سنويا لتلبية احتياجات السوق البريطانية . حتى لقد كان بنك انجلترا يستثمر ويدير أرصدة مصر ، ويتدخل بدلا منها لشراء أذون الخزانة ويبيعها تبعـــا لاحتياجات سوق لنـــدن .

وعلى الرغم من الفائض السنوى عادة ، وعلى الرغم من النفقـــات العسكرية لجيوش الاحتلال وهى صادرات غير منظورة ، كانت مصر تحظى عادة بفائض فى الميزان التجارى ولكن بعجز فى ميزان المدفوعات . فهى دائنة فى المدى القصير مدينة فى المدى الطويل . وهذا هو جوهر عملية النهب الاستعمارى . ومن عجب ان كان الاقطاعيون وكبار الرأسماليين يبررونها بحجة أن تبعيتنا لبريطانيـــا تضمن تصريفا منتظما لمحصولنـــا السنوى وفائضا سنويا فى الميزان التجارى . بينما الحقيقـــة أن بريطانيا تستثمر فى أسواقها رأسمالنا الذى يتراكم بدعوى تسوية عجـــز ميزان مدفوعاتنا المدين دائما بفضل النهب الذى يحصـــل عليه رأس المـــال البريطانى المستثمر فى مصر . وهكذا الحال فى جميع المستعمرات : ميزان مدفوعات مدين يستنزف سنويا ثروة المستعمرة من خلال ميزان التجارة الدائن .

وفى المرتين الوحيدتين اللتين تمتعت فيهما مصر بميزان مدفوعات دائن مع بريطانيا كان السبب هو الحرب العالمية . وكانت تجربة الحرب العالمية الثانية تجربة صارخة حقا . فمصر مرغمة على أن تبيع القطن لبريطانيا ، التى تفرض الحصار البحرى وهو حصار اقتصادى . ومصر تقدم منتجاتها وعملها بسخاء للجيوش المتحالفة . ولكن بريطانيا تدفع بالورق الاسترلينى . ويجمع البنك الأهلى هذا الورق ويصدر مقـــابله جنيهات مصرية حتى اشتد التضخم . مثل هذا التوسع فى الاصدار كان يمثل عونا ضخما لبريطانيا . فقد كان نوعا من الادخار تقابله فورا زيادة فى الاستثمار فى لندن . فالورق الاسترلينى استثمار مصرى ، وانما ليس لمصر سلطان عليه . وعندما أرادت مصر بعد الحرب أن تضع هـــذه الارصدة فى خدمة التنمية ، كانت معركة ضارية فرضت فيها بريطانيـــا المدينة شروطها على مصر الدائنة . وعمل البنك الاهلى عندئذ بكل كفاءة ليساعد على نزح الدخول وتهريب رأس المـــال .

وهكذا ظل البنك الاهلى حارسا أمينا لعملية النهب الاستعمارى حتى أصبح البنك المركزى فى مصر ، لكنه ضاق بثوبه الجديد وحاول أن

يكون أداة لتوجيه مصر كلها . ولم تسعفه الثورة ، فانقلب يقاوم عملية التنمية الاقتصادية لكنها عالجته بتغيير مجلس ادارته فى ١٩٥٥ ثم بتمصيره فى ١٩٥٧ ثم بتأميمه فى ١٩٦٠ . وفى العام نفسه أنشأت الدولة بنكا مركزيا مستقلا عن البنك الاهلى ، يباشر سلطات واختصاصات البنك المركزى وتئول اليه الأصول والخصوم الخاصة بالاصدار ويحل محل البنك الأهلى فى صددها . وهكذا تأكدت من تجربة مصر حقيقة أن تصفية نظام النهب الاستعمارى هى الكفيلة بتصفية البنك الأهلى بوصفه الحارس العتيد على هذا النظام . وعاد البنك الاهلى الى الاقتصاد القومى ، فأنجب البنك المركزى وبقى هو يواصل عمله كبنك تجارى .

الفصل الرابع

تجربة بنك مصر

قصة البنك الأهلى هى قصة رأس المال المالى على رأس الاحتكارات الاجنبية ، يضبط لها حساباتها الاستعمارية وينظم عملية النهب الاستعمارى بقنوات وأدوات وأسلحة أمينة تماما . أما قصة بنك مصر فهى قصة رأس المال الوطنى فى صراعه ضد الاستعمار والاقطاع ، محاولا بناء صناعة وطنية تلتف حولها رأسمالية محلية نامية تتمتع بسوق محلية موحدة هى سوقها القومية . رأس المال الوطنى هذا يلقى مقاومة مستميتة من جانب الاحتكارات الاستعمارية ، ويكون عليه فى النهاية ان لم يناضل الاستعمار بثبات أن يواجه واحدا من مصيرين : أن يفلس كرأسمال وطنى أو يغدو احتكارا بين الاحتكارات .

اولا ــ مرحلة رأس المال الوطنى :

فى عام ١٩٢٠ كان تأسيس بنك مصر حدثا وطنيا تاريخيا ، يستجيب لتطور الرأسمالية المصرية التى استطاعت أن تحقق بعض التراكم الرأسمالى خلال الحرب العالمية الاولى وقادت ثورة ١٩١٩ التى أتاحت للرأسمالية الصاعدة نصيبا من الحكم . كان تأسيس بنك مصر خطوة فى سبيل تكوين السوق المحلية وهو عنوان انتصار الرأسمالية المحلية فى صراعها المعقد ضد الاقطاع والاستعمار . ان تكوين السوق المحلية وتوحيدها فى المستعمرات عملية تاريخية تعنى فى المقام الاول تحرير السوق المحلية من السيطرة الاستعمارية وانفراد الرأسمالية النامية بسوقها القومية .

وكانت المهمة واضحة فكريا لدى طلعت حرب الذى كتب فى عام ١٩٠٧ يدعو لانشاء بنك وطنى بمال المصريين تعمل فيه أيد مصرية وتستخدم فيه اللغة العربية ، وطلعت حرب هو الذى شارك مع اسماعيل صدقى فى ١٩١٦ فى تشكيل اللجنة التى تكونت لدراسة امكانيات تنمية الصناعة والتجارة ، تعبيرا عن طموح الرأسمالية المصرية . ثم قام عقب الحرب

بتأسيس بنك مصر مع فؤاد سلطان ومدحت يكن . فلقـد استطاعت الرأسمالية المصرية بفضل الحرب والتضخم أن تحقق ثروات هامة ، وصارت تتطلع الى الاستقلال والتصنيع . يقول طلعت حرب فى خطاب افتتـاح بنك مصر : « فى البـلاد أموال كثيرة مخـزنة ومعطلة . وفى البلاد ودائع وأمانات كثيرة مستثمرة معظمها فى بلاد غير البـلاد » . ويضيف أن البنك سوف « يعمل على أن يكون لمصر صوت فى شئونهـا المـالية يدافع عن مصالحها » . ولقد أكد طلعت حرب على طبيعة بنك مصر كقطاع طليعى يقود عملية تنمية الرأسمالية المحليـة ، ومن ثم تحددت مهمة البنك بحيث : « يقوم بكل عمليات البنوك وتشجيع المشروعات الاقتصادية التى تعود بالنفع على البلاد والمساهمة فى انشاء الشركات من كافة الأنواع واسـداء المعونة لهـا حتى تقوى على أداء شـئونها بنفسها » . هكذا بدأ التاريخ الاقتصادى للرأسمالية المصرية فلديها أخيرا بنكها لتنمية صناعتها . رأسماله مصرى خالص ، فأسهم البنك اسمية حتى لا يتسلل رأس المـال الاجنبى الى البنك .

وأقبل العملاء على البنك من كل الفئات : ان فئات لم تكن تتعامل مع البنوك من قبل من صغار المدخرين ومتوسطيهم عرفت طريقها الى البنك باعداد غفيرة ومدخرات متواضعة تصنع امكانيات ضخمة . واستفاد البنك من هذه الحقيقة . فأصحاب المدخرات الصغيرة يعهدون بهـا الى البنك لتكون بمثابة ودائع توفير لاجل غير قصير . وبالتالى فهى لا تمثل طلبا حالا على البنك . ولقد استند اليها ليبرر انخفاض السـيولة فى أصوله . ولكن الودائع جاءته كذلك من فئات تتعامل من قبل مع البنوك الاجنبية ، ومن ثم جاءت على حساب هذه البنوك ومنها البنك الاهلى . واستطاع بنك مصر أن ينتزع جانبا من الودائع الحكومية والخاصـة . بل لقد أودعت فيـه الحكومة بعض ايرادات الدولة . وهكذا ارتفعت ودائعه من ٢٠٠ ألف جنيه فى ١٩٢٠ الى ٧ مليون جنيه فى ١٩٣٠ الى ١٦ مليون جنيه فى ١٩٣٩ .

وانطلق البنك فى تحقيق مهمته الضخمة ، يمول التجارة الداخلية ويقدم القروض بضمان البضائع ، ويبث فروعه فى الريف منافسا بذلك بنك باركليز والبنك الاهلى ، وينشىء الصناعات الخفيفة ابتداء من صناعة النسيج الرائجـة .

ولقى البنك نجاحا هائلا ، حتى استطاع أن ينمى رأسماله من ٨٠ ألف جنيه فى ١٩٢٠ الى مليون جنيه فى ١٩٢٧ . وهنا استحكم الصراع بينه وبين البنك الاهلى بوصفه حارسا لمصـالح النهب الاسـتعمارى بالتحالف مع مصالح الاقطاعيين .

ومن المؤكد أن بنك مصر كان منذ تأسيسه يغمط البنك الأهلى مكانته التى لا يستحقها . وفى حفل التأسيس لم يخف طلعت حرب من نواياه البعيدة ازاء البنك الاهلى فقال : « البنك الاهلى فى مصر .. كان يجب أن يكون أهليا بكل معانى الكلمة ، أهليا فى رسماله ، أهليا فى ادارته .

أما فى مصر فان الاسهم جعلت لحاملها وأصبحنا لا ندرى فى يد من هى الآن و بعد ساعة . لهذا أردنا أن يكون لنا بجانب البنك الاهلى بنك مصر نتداول فيه ما فات لدى تأسيس البنك الاول » . ومن ثم راجت الدعوة لتحميل بنك مصر مهام البنك المركزى . وفى الوقت ذاته حاول البنك أسترضاء الاقطاعيين ، فكان يقرضهم بضمان الارض ويتساهل فى شروطه معهم مخالفا طبيعته كبنك تجارى ، وأفلح البنك فعلا فى حمل بعض الاقطاعيين على الاحتفاظ بودائعهم لديه . لكن الدوائر الاستعمارية ظلت له بالمرصاد .

ثانيا ــ مرحلة الصراع الدامى :

فى أعقاب أزمة ١٩٢٩ التى أصابت مصر بأفدح مما أصابت بريطانيا، حاولت الدوائر الرأسمالية الاجنبية حماية صناعتها . ففرض اتحاد الصناعات رجله اسماعيل صدقى رئيسا للحكومة ووضعت تعريفة جمركية تحمى المنتجات المحلية . ولقد ترتب على هذه الاوضاع انهيار فى صادرات بريطانيا الى مصر وبخاصة من المنسوجات ، حتى لقد بلغت قيمة صادراتها الينا ٤٨٪ من قيمة صادراتنا اليها . هنالك طالبت الحكومة البريطانية من مصر استقبال بعثة تجارية تدرس أسباب تدهور الصادرات البريطانية . وفى ١٩٣١ حضرت البعثة وقابلت عددا من المختصين على رأسهم طلعت حرب . واعترفت اللجنة فى تقريرها بعد ذلك بمسئولية بريطانيا عن تدهور صادراتها نتيجة لارتفاع الاسعار فيها وطبيعة منتجاتها . ومن ثم ظل التدهور قائما ، وعلى الرغم من تقلب النسبة السابقة على النحو التالى : بلغت ٧٥٪ فى ١٩٣١ لكنها هبطت باطراد الى ٦٣٪ فى ١٩٣٢ و ٥٢٪ فى ١٩٣٣ ، وان ارتفعت قليلا الى ٦٥٪ فى ١٩٣٤ .

عندئذ اضطرت بريطانيا لطلب بعثة مصرية تدرس معها الوسائل المناسبة لتشجيع تصريف المنتجات المصرية فى السوق البريطانية . وكان طلب البعثة مجرد ذريعة لتغطية حقيقة النوايا البريطانية التى سنراها حالا . وبعثت مصر فى ١٩٣٥ وفدا برئاسة حافظ عفيفى وعضوية طلعت حرب ، طالبته بريطانيا بأن يبذل كل ما فى استطاعته من أجل تخفيض عجز الصادرات البريطانية . وتقدمت بطلبات أربع أهمها : تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات البريطانية وتطبيق نظام الحصص على واردات مصر من المنسوجات القطنية والحرير الصناعى . وطلبت بريطانيا أن يحتفظ لها بنسبة ٥٣٪ من هذه الحصص بحجة أن الحصص تحمى الصناعة المصرية .

غير أن البعثة رفضت مطالب بريطانيا خوفا من ارتفاع أسعار المنسوجات فى مصر وقدمت بدلا منها فكرة فرض رسم اضافى على المنسوجات اليابانية وتكوين لجنة مشتركة مصرية بريطانية لتنمية التبادل بين البلدين . وبالفعل فرضت الرسوم الاضافية على المنتجات اليابانية، غير أن ما خسرته اليابان عندئذ كسبته ايطاليا والهند . كما ألغت اللجنة المشتركة فى ١٩٣٩ ، لكن الحرب العالمية أبطلت مفعولها .

والخلاصة من كل هذا العرض أن صناع النسيج فى لانكشير قد دخلوا بذلك فى مفاوضات مباشرة مع بنك مصر وهو أكبر منتج للنسيج فى مصر . وبينما لم تتمخض المفاوضات بين الحكومتين عن نتائج ملموسة ، تمخضت المفاوضات بين لانكشير وبنك مصر عن نتائج على أكبر درجة من الخطورة . لقد عقد بنك مصر مع اتحاد صباغى برادفورد اتفاقية أدت الى تأسيس شركتين هما الغزل والنسج الرفيع وصباغى البيضا . واتفق الطرفان على أن يملك بنك مصر ١٢٫٥٠٠ سهم من مجموع ٦٢٫٥٠٠ سهم فى البيضا بينما تملك برادفورد ٥١٪ من رأس المال . كما اتفقا على أن تملك البيضا ١٧٫٥٠٠ سهم فى الغزل والنسج الرفيع ، ويمثل رأس المال البريطانى فيها ويليام بيرد . لكن الاهم فى الاتفاق هو أنه يضمن تقسيما للعمل بين لانكشير وبنك مصر . فتتولى المحلة غزل ونسج المنسوجات السميكة أى المنسوجات الشعبية، وتتولى كفر الدوار المنسوجات الرفيعة ، وتتولى البيضا التجهيز النهائى بحيث لا تعمل الا للشركتين فقط . وكان هذا يعنى أن صناعة النسيج فى أكبر وحدة انتاجية هى المحلة قد اقتصرت على انتاج المنسوجات الشعبية وهذا هو مطلب لانكشير . بينما دخلت لانكشير شريكا فى صناعة المنسوجات الرفيعة ، وصارت سيدا على صناعة التجهيز المصرية .

فى أعقاب هذا الاتفاق ، عاشت المحلة عصرها الذهبى الذى استمر حتى ما بعد الثورة . فهذه الشركة التى تأسست فى عام ١٩٢٧ وراسمالها ٣٠٠ ألف جنيه ، استطاعت أن تنمى رأسمالها فبلغ مليونى جنيه فى عام ١٩٥١ . وتضاعفت احتياطياتها حتى بلغت ٧٫٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٦ . وبينما كانت تستهلك ٢٢٫٣٠٨ قنطارا من القطن فى عام ١٩٣١ ، أصبحت تستهلك ٥٦٨٫٤٥٨ قنطارا فى ١٩٥٦ . وبلغ انتاجها فى عام ١٩٥٧ نحوا من ٣٠٪ من غزل القطن و ٤١٪ من منسوجات القطن .

وانما ابتداء من هذا الاتفاق بدأت المصالح الاستعمارية تتداخل مع بنك مصر . وتعاون البنك مع رأس المال الاجنبى . فأسست شركة مصر للتأمين فى ١٩٣٤ بمساعدة مؤسسة باورنج البريطانية والتأمين العامة فى تريستا . وتأسست شركة مصر للملاحة بالمشاركة مع شركة كوكس وكينجز البريطانية ، وذلك بعد تهديد بريطانيا بانشاء مشروعات منافسة . وتأسست شركة مصر للطيران بمشاركة رأس المال البريطانى . وهكذا تخلى بنك مصر عن شرط الجنسية المصرية فى حملة أسهم هذه الشركات .

وعلى الرغم من ذلك لم يتوقف الصراع بين الاستعمار وبنك مصر من أجل الاستيلاء النهائى عليه . وتفجر الصراع فيما سمى بأزمة بنك مصر . فمع اندلاع الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ ، تدفق العملاء على البنك وبخاصة عملاء التوفير يسحبون ودائعهم منه حتى بلغت المسحوبات فى النصف الثانى من عام ١٩٣٩ نحو ٢٠٪ من ودائعه. هنالك تحرج مركز البنك . فهو بنك تجارى يحصل على ودائع لاجل قصير ، لكنه يستثمرها فى الصناعة لاجل طويل . ولم يكن هذا بالجديد

على حياة البنك ، فقد ظل يمارس هذا النشاط بلا خطر منذ تأسيسه . بل ان هذا النشاط كان هو جوهر نشاطه كله ، وأعظم ما فى تجربته . أما فى هذه المرة فقد حل الخطر فعلا . لماذا ؟ لان عملاءه كانوا قد تغيروا من حيث التركيب الطبقى .

فأولا ــ كان البنك قد تورط فى تأسيس عدد من الشركات والمصانع لم تكن تمثل تنمية اقتصادية حقيقية . فلم يكن البنك يدرس المشروعات قبل انشائها ، ولم يكن يخطط بدقة لاحتياجات التمويل مثلما حدث فى شركة مصر لصناعة الورق التى تأسست فى ١٩٣٤ برأسمال يبلغ ١٣ الف جنيه ثم وجد البنك أن أى تشغيل اقتصادى للمشروع يتطلب على الأقل ٢٥٠ الف جنيه وبالتالى تقرر تأجيل المشروع الى أجل غير مسمى . كذلك قامت بعض شركاته برأس مال أكبر مما يجب . وبعضها لم يسفر عن ربح اطلاقا . وحاول البنك اخفاء خسائره . لكنه فى ١٩٤٠ صارت خسائره المتجمعة فى مصايد الاسماك ١٤ الف جنيه . وفيما بعد تحمل خسائر مصر للزيوت وبلغت ٦١ الف جنيه ومصر للدباغة وهى ٤٢ الف جنيه .

وثانيا ــ تورط البنك فى قروضه التجارية . فكان يقدم قروضا كبيرة لكبار تجار القطن على الرغم من تدهور مراكز بعضهم ، وذلك لمجرد الاحتفاظ بمحالجه وأسطوله النهرى وشركاته للتأمين والتصدير . وظلت عملياته قصيرة الاجل مشوبة بالغموض . فقد كانت القروض القصيرة الاجل تتحول بالتجديد المستمر الى قروض طويلة الاجل فعلا . بل كانت بعض هذه القروض بغير ضمان سوى المعرفة الشخصية أو بضمان عقارات .

وثالثا ــ اتجه البنك لاقراض الاقطاعيين من كبار الملاك مبالغ ضخمة بضمان الارض . وعندما كانوا يعجزون عن رد القرض ــ وغالبا ما يعجزون ــ لم يكن البنك يلجأ للحجز على أرضهم وبيعها سدادا لاموالة . ولقد أسرف فى منح هذه القروض غير التجارية حتى كان بعضها يعقد على حساب رئيس مجلس ادارته طلعت حرب . وتجمد فى النهاية عجز ضخم ، ضاعف من وطأته أن بعض أصول البنك كانت مقومة بأكثر من حقيقتها . ولم تكن هناك حسابات مضبوطة للديون الضائعة أو المشكوك فى أمرها .

عندئذ لجأ بنك مصر الى غريمه البنك الاهلى ، يطلب قرضا بضمان ممتاز من سندات الدين العام وسبائك الذهب . لكن البنك الاهلى رفض بحزم . فتقدم بنك مصر الى الحكومة التى حاولت فى البداية تصفية نشاطه الصناعى تماما ، فأسدت اليه النصح كى يتخلص من القروض الطويلة الاجل ويبيع الاسهم والسندات التى يملكها فى الشركات الصناعية ويحول القروض التى منحها لشركة مصر للغزل والنسيج (المحلة) الى أسهم وسندات يبيعها فى السوق . وبالطبع رفض بنك مصر ، وظل يقاوم المحاولة حتى أقر البرلمان قانونا يدعم البنك . عندئذ تبين أن لديه عجزا يبلغ نحو ٤ر٢٥ مليون جنيه . فمنحته الحكومة مساعدة تبلغ ٢ر٢٥ مليون جنيه على أن يساعد البنك نفسه بالباقى من احتياطيه وأرباحه .

ثالثا ــ مرحلة رأس المـــال الاحتكارى :

هنالك تم الاستيلاء النهائى على بنك مصر . انتهى بنك مصر كرأسمال وطنى ، واستمر كرأسمال احتكارى . لقـــد غدا مجرد احتكار بين الاحتكارات .

١ ــ قررت الحكومة قصر حضور الجمعية العمومية لبنك مصر على من يحمل عددا من الاسهم لا يقل عن ٢٠ سهما ، بحيث بلغ عددهم نحو ٢٥٠٢ شخصا يملكون نحو ٨٦٪ من مجموع رأسماله .

٢ ــ قررت الحكومة تحويل أسهم البنك الاسمية الى أسهم لحامليها ضمانا لتصفية البنك كمعقل للرأسمالية الوطنية واتاحة لاستيلاء رأس المـــال الاحتكارى الاجنبى والمحلى عليه .

٣ ــ فرضت الحكومة على البنك قادة الاقطاع وكبار الرأسماليين وأصبحت ادارته بعد عام ١٩٤٠ فى أيدى : حافظ عفيفى واسماعيل صدقى وزكى الابراشى وعلى يحيى وعلى ماهر . وانضم اليهم قبل الثورة أحمد عبود والياس أندراوس .

استقر البنك نهائيا . تغلب أخيرا على عقدة مولده واستطاع أن يتخطى أزمته . وتوقف نشاطه الصناعى تقريبا ، بينما كانت الحـــرب العالمية الثانية هى فرصة الرأسمالية المصرية للتصنيع . وحتى عندما شارك فى عام ١٩٤٧ للمرة الاولى والاخيرة قبل الثورة فى تأسيس شركة مصر للحرير الصناعى ، كانت الشركة عنوانا على وحدة المصـــالح المعقودة بين بنك مصر ورأس المـــال الامريكى والملك فاروق . وركز البنك جهوده على صناعة النسيج . وصفى شركات الدخان ومصـــايد الاسماك . وصفى عمليا شركة مصر للمناجم والمحاجر . وسلم الجـــزء الاكبر من أسهم شركة مصر للملاحة الى على يحيى .

لقد أصبح بنك مصر احتكارا خطيرا : مركزا لمجموعة مصر ، ومركزا كبيرا للنشاط المصرفى والصناعى والتجارى فى الاقتصاد القومى .

فأولا ــ ارتفع رأسماله من ٨٠ الف جنيه عند التأسيس الى مليونين من الجنيهات فى يناير ١٩٥٥ وبلغت احتياطياته عند التأميم نحو ٨ مليون جنيه . وبداخله أصبح ٥٠ مساهما يملكون ٤٢٪ من مجموع أسهمه ، بينهم ١٠ فقط يملكون ٢٠٪ من رأسماله . وصار عبود وحده يملك ١٤٪ من الأســـهم .

وثانيا ــ أصبح بنك مصر يمثل وحده نحو ٤٠٪ من حجم النشـــاط المصرفى كله . وقفزت ودائعه فى عام ١٩٥٩ الى ١٠٠ مليون جنيـــه . وانتشرت فروعه فى مصر طولا وعرضا ، حتى كان له نحو ٩٠ فرعا . وكانت الاوراق المـــالية فى ميزانيته تمثل حوالى ٨٠٪ من مجموع الاوراق المـــالية فى ميزانية جميع بنوك المقاصة فى عام ١٩٥٤ ، وقدرت محفظته المـــالية عند التأميم بمبلغ ١٩ مليون جنيه .

وثالثا ــ تحول البنك من جهاز لتجميع رأس المال النقدى الى شركة قابضة تسيطر على الصناعة . فاستنادا الى رأسماله وهو مليونان كان يتحكم فى شركات رأسمالها الاسمى ٢٠ مليونا حتى لقد كان له فى كل شركة منها حتى عام ١٩٥٥ مكتب للمراقبة المالية واستطاع عن طريق استثماراته الصناعية أن يحقق نوعا من التكامل الرأسى . يقولون أن مساهمته لم تكن تزيد عن ٤٪ من حجم ودائعه . لكن يجب الا ننسى تلك القروض السخية الطويلة الاجل التى منحها فى البداية لمجموعة شركاته سواء من أجل التوسع أو حتى لدفع المرتبات والاجور أحيانا . ولقد تبين عند اعادة تنظيمه أن بنك مصر يملك نحو ٧٥٪ من رأس مال بعض شركاته .

ورابعا ــ عن طريق شركاته استطاع بنك مصر أن يتبوأ مركزا احتكاريا فى الانتاج والرأسمالية . كانت مصانعه للنسيج تنتج أكثر من ربع الانتاج المصرى . وكانت نسبة ربح رأس المال تصل أحيانا فى شركاته الى ٣٠٫٩ ٪ مقارنة بنسبة ٢٤٫٩ ٪ فى الشركات الأخرى . ومن ثم كان البنك على حد قول على الجريتلى يبدى ارتياحه لتكوين المنظمات الاحتكارية وتدخل الحكومة لحماية الصناعة(١) . واشترك فى اتفاقيات ودية مع البنوك الاجنبية ومع البنك الاهلى أيضا لتحديد سعر الفائدة والعمولة .

ولا شك أن نشاطه الصناعى كان أعظم ما قدمه البنك للبلاد . وهو الذى جر عليه نقمة الآخرين . ولقد رأينا كيف سعت حكومة حسين سرى لحمله على تصفية وجوده الصناعى لحساب قادة الاقطاع ورأس المال الكبير والاستعمار . وانما يجب أن نتضح ذاتيا فيما يتعلق بمساهمة البنك فى الصناعة . فلم تكن بعض الشركات التى أسسها تمثل استثمارا جديدا . فقد وضع أحيانا عددا من المنشئات القائمة سلفا تحت رعايته . وأحيانا كان اقدامه على تأسيس بعض الشركات نتيجة لاعسار بعض مدينيه من رجال الصناعة ومحاولة تفادى اشهار افلاسهم . ثم تحولت العملية فى يديه من وصاية صناعية الى وصاية مالية بمعنى أنه كان ــ على خلاف نظامه الاساسى ــ يتمسك بالمشروعات التى يؤسسها حتى بعد نجاحها . ولقد توسع البنك فى صناعات عديدة تعتبر تنمية هائلة للرأسمالية المصرية . لكن قدمه ظلت راسخة فى النسيج . لقد اشترك فى تأسيس ٢٧ شركة مجموع رأسمالها نحو ٢١ مليون جنيه ، منها ١٢ مليون جنيه فى قطاع الغزل والنسيج وحده . ولقد اهتم بالنقل والتأمين والملاحة كعمليات تابعة . غير أنه لم يلج أبدا باب الصناعة الثقيلة . ولقد اشترك فى تمويل التجارة الداخلية منذ تأسيسه . لكنه ترك التجارة الخارجية احتكارا فريدا للبنوك الاجنبية حتى بعد الحرب العالمية الثانية .

---

(١) انظر مؤلفه « بنيان الصناعة الحديثة فى مصر » من مطبوعات الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع ، ومقاله « تطور النظام المصرفى فى مصر » فى عدد « مصر المعاصرة » فى العيد الخمسينى للجمعية عام ١٩٥٩ .

وبعد قيام الثورة ، استمر بنك مصر فى نشاطه المصرفى بهمة اكبر . واستعانت به حكومة الثورة وساعدته كثيرا . لقد أتاحت له أن يستأنف نشاطه فى تمويل الصناعة . وأسهم بالفعل فى شركات اقامتها الدولة فتملك مثلا ٢٠ ٪ من أسهم شركة الحديد والصلب وساهم فى الشركة العامة لصناعة الورق وشركة مصر للتجارة الخارجية والشركة القومية لانتاج الاسمنت وسيطر على الجمعية التعاونية للبترول ورأسمالها ١٠ ملايين جنيه . وضاعف البنك من عونه لشركاته المشتغلة بالنسيج : الحرير الصناعى ، الحرير ، المحلة ، الرفيع . بل وساهمت الحكومة بنصف مليـون جنيـه فى رأس مال مصر للطيران وقررت لها اعانة سـنوية . ومن ثم تضاعفت أرباحه الصافية بين عامى ١٩٥٠ — ١٩٦٠ من ٠٠٠ر٧٨٨ جنيـه الى ٠٠٠ر١٣٥ر١ جنيه . ومع ذلك لم يوجه البنك كل جهوده صوب التنمية الاقتصادية . ففى عام ١٩٥٥ أقام شركة مصر للفنادق ، لكنه لم يكتتب فيها الا بنسبة ٧ر٥ ٪ من رأسمالها . وفى ١٩٥٧ قام بتأسيس شركة مصر للالبان والاغذية وشركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج فى ١٩٥٨ ، وشركة مصر للكيماويات فى ١٩٥٩ . وهكذا وجـدنا أنه بينمـا لم تزد استثمارات البنك من الصكوك الحكومية الا قليلا من ٩ر٦ مليون جنيـه فى ١٩٥٦ الى ٨ر٧ مليون جنيـه فى ١٩٥٨ ، انخفضت استثماراته فى الشركات والبنوك الاخرى من ٧ر٤ مليون جنيه الى ٦ر٣ مليون جنيه . وعلى العكس فلقد قفزت استثماراته فى شركاته من ٥ مليون جنيـه الى ٩ر٧ مليون جنيه . لقد كان البنك ينمى باطراد سيطرته كاحتكار مالى . ومن المعلوم أنه عندما أصدرت الثورة قانون ١٩٥٧ للبنوك ، توخت أن لا تتحكم البنوك فى الصناعة ، ومن ثم اشترطت ألا يمتلك اى بنك أكثر من ٢٥ ٪ من رأس مال الشركات . كانت الثورة تبغى بذلك الحـد من السيطرة المـالية التى صارت لبنك مصر . لكن البنك رفض الانصـياع للنظام الجديد ، ولم تستطع الحكومة اجباره على بيع الزيادة فى محفظته خوفا من احداث ذعر فى البورصة — على حد بيان عبد المنعم القيسونى عندئذ . ومن هنا كان تأميمه فى فبراير ١٩٦٠ . وفى بداية ١٩٦١ أنشئت مؤسسة مصر التى تكون رأسمالها من حصص بنك مصر فى شركاته التى انفصلت عن بنك مصر . وفى يوليو ١٩٦١ تم تأميم كافة مؤسـسات الجهاز المصرفى بما فيها بنك مصر ضمانا لوضع مصادر التمويل فى خدمة التنمية الاقتصادية .

وهكذا عاد بنك مصر بفضل التأميم يواصل رسالته الوطنية التى أنشىء فى الأصل من أجلها والتى صرفه عنها نظام النهب الاستعمارى الذى كان يسـود .

وعاد الجهاز المصرفى بأكمله ، بفضل التمصير فالتأميم ، جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد القومى . عاد يسعى فى ظروف جديدة لتكوين وتوحيـد السوق القومية ، وهذا بالتحديد هو معنى التنمية الاقتصادية الحديثة .